جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

ظاهرة الالتفات وأثرها في تحوُّلات الدَّلالة
دراسة في البلاغة القرآنيَّة

إعداد

د/ بدر ربيعان الرشيدي
أستاذ البلاغة والنقد المساعد
جامعة طيبة - كلية العلوم والآداب - العلا

(العدد السادس والثلاثون)
(الإصدار الثاني .. مايو)
(١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م)

علمية - محكمة - ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

ظاهرة الالتفات وأثرها في تحوُّلات الدَّلالة دراسة في البلاغة القرآنيَّة

بدر ربيعان الرشيدي

قسم البلاغة والنقد –جامعة طيبة – كلية العلوم والآداب – العلا

البريد الإلكتروني :brs537@hotmail.com

الملخص :

هذه الدراسة المعنونة بـ(ظاهرة الالتفات وأثرها في تحولات الدلالة – دراسة في البلاغة القرآنية) تهدف إلى الكشف عن ظاهرة الالتفات في البلاغة العربية، وأثرها في تحولات الدلالة في البلاغة القرآنية، وذلك من خلال بيان الالتفات بضمائر الخطاب والتكلم والغيبة، والالتفات بالتذكير والتأنيث، والالتفات بالإفراد والتثنية والجمع، وأكدت نتائج الدراسة بالكشف عن تلك الصُّور التي لا حصر لها من التنويعات الأسلوبية، وما تؤدي إليه من الانتقالات الدَّلاليَّة نتيجة مراعاتها قرائن السياق في استعمال القرآن الكريم، وإبراز وظيفنها في بناء الدلالة لبيان بلاغة القرآن الكريم في تلك الظاهرة اعتمادًا على العديد من العناصر في بناء النص القرآني العزيز.

الكلمات المفتاحية: الالتفات– البلاغة القرآنية – والإعجاز البلاغي – والدراسة القرآنية – الضمائر.

The phenomenon of turning around and its impact on the shifts of significance, a study in Quranic rhetoric

Bader Rabian Al-Rashidi
Department of Rhetoric and Criticism - Taibah University - College of Arts and Sciences - Al-Ula
E-mail : brs537@hotmail.com

Abstract :
This study, entitled (The phenomenon of attention and its impact on semantic transformations - a study in Quranic rhetoric), aims to reveal the phenomenon of attention in Arabic rhetoric, and its impact on semantic transformations in Quranic rhetoric, by showing attention to the pronouns of discourse, speaking and backbiting, attention to male and female, and attention Individually, declension and plural, and confirmed the results of the study by revealing these countless images of stylistic diversification, and the semantic transitions that lead to them as a result of taking into account the evidence of the context in the use of the Holy Qur'an, and highlighting their function in building the semantics to show the eloquence of the Holy Qur'an in this phenomenon, depending on many Elements in the construction of the Holy Quran text.

Keywords: Attention - Quranic Rhetoric - Rhetorical Miracle- Quranic Study - Pronouns.

المقدمة

إنَّ العمل في النَّص القرآني يتطلَّب دراية وعناية في تتبع سياقاته، خاصة في تحولات البنية الشكلية إلى شيء يراه القارئ غير مألوف لغويًّا، واعتادته الأذن، كما تلحظ ذلك في تحوُّل الضَّمائر تثنية وإفرادًا وجمعًا، خطابًا وتكلُّمًا وغيبة، تذكيرًا وتأنيثًا. وهذا الإجراء يمثِّل ظاهرة أسلوبيَّة خاضعة للسِّياق؛ فالسِّياق القرآني إذا اقتضى التحوُّل بين بنية وبنية تجده ينسجم مع هذا التحوُّل بأسلوب بلاغي جذاب، فكلما كان السِّياق في النص القرآني مقتضيًا لاستمراره على نسق واحد وجدتَ البلاغة قد تحقّقت أيضًا فيه.

ويرتبط هذا التَّحوُّل في البنى القرآنية بمعايير لغويَّة وغير لغويَّة، ومن هنا يحاول البحث دراسة بنية الخطاب القرآني من خلال ظاهرة بلاغية تتعلَّق بالنَّسق اللُّغوي للجملة العربيَّة في ضوء المغايرة في الضَّمير على أنَّه نسق لغويٌّ يقطعه عنصر من عناصر اللُّغة وليكن الضَّمير، وهو الذي يُسمَّى بالمثير الأسلوبي.

مشكلة الدراسة:

إنَّ المغايرة في بنية النَّص أسلوب من أساليب العرب في نظم الكلام وصياغته، وهي من الوسائل المهمة في إنتاج المعنى بأبلغ عبارة، وأدقِّ تركيب؛ وذلك في كلام العرب عامَّة وفي الخطاب القرآني خاصَّة. ولغة الضاد تستوعب مثل هذا الإجراء؛ فقد تُعبِّر عن المعنى الواحد بغير لفظ، وقد تُوجِد للمعنى الواحد أكثر من لفظ، وهذا ما يمثِّل سعة في إنتاج المعاني؛ إذ قد جرت عادات العرب في نظم الكلام شعرًا ونثرًا أن يأخذوا الكلام من كلِّ مأخذ، ويجتلبوا له المعاني اجتلابًا، يتلاعبوا به على وجوه من صحَّة يتطلبها التَّركيب.

أهداف الدراسة:

وسيحاول البحث النَّظر فيما جاء في بنية الخطاب القرآني من مظاهر التَّحول الدَّلالي بالضَّمير المسمَّى بـ **(الالتفات)**؛ وذلك للكشف عن المعايير اللُّغويَّة وغير اللُّغويَّة التي تُكوِّن الظَّاهرة.

منهج الدراسة:

ولأهمية الموضوع وللوصول إلى النتائج المتوخاة ؛ فقد اعتمدت المنهج الوصفي لرصد تلك الصُّور من الانتقالات الدَّلاليَّة؛ لأبرز السِّمات اللُّغويَّة وغير اللغوية التي يستعملها القرآن الكريم، ووظيفة ذلك في بناء الدلالة لبيان بلاغة القرآن الكريم في تلك الظاهرة؛ اعتمادًا على عنصر واحد من عناصر بناء النص، ألا وهو (**الضَّمير**). وهذا الذي يسعى إليه البحث المعنون بـ (ظاهرة الالتفاتِ وأثرُها في تحوُّلاتِ الدَّلالة دراسة في البلاغة القرآنيَّة)؛ فالبحث بهذا العنوان يكشف عن الأنساق التَّعبيريَّة من خلال عنصر واحد فقط ألا وهو الضمير؛ لأنَّ الضَّمير يُعدُّ الركيزة الأساسية المنظِّمة لحركة النَّص، وبؤرة إنتاج الدَّلالة التي تكشف اللطائف البلاغيَّة للُّغة القرآن الكريم.

الدراسات السابقة:

عثرت على عدد من الدراسات السابقة في موضوع الالتفات، منها:

أولا: تنوع صور الالتفات في القرآن الكريم ومقاصده البلاغية والإعجازية، رسالة الماجستير للطالب إسماعيل الحاج عبدالقادر، في جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان، تحدث فيها الباحث عن تاريخ الالتفات في البحث البلاغي، وصور الالتفات في الضمائر في القرآن الكريم، وتختلف عنها دراستي أنها تتطرق إلى صور الالتفات الأخرى التي خلت منها هذه الرسالة، منها الالتفات في التذكير والتأنيث، والالتفات في الإفراد والتثنية والجمع.

ثانيا: أسلوب الالتفات في الجزء الأخير من القرآن الكريم للباحث عقدي رفيق أسنوي، في العدد الأول من المجلد الرابع من مجلة اللسان، وهذا البحث يختلف عن دراستي أنه مثل الدراسة الماضية تعتمد على الالتفات في ضمائر الخطاب والغيبة والتكلم فقط، ودارستي تشمل على الالتفات في ضمائر الخطاب والتكلم والغيبة، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع.

ثالثا: الالتفات في القرآن، بحث منشور في حوليات الجامعة التونسية جامعة منوية، في العدد الثاني والثلاثين عام ١٩٩١م، للباحث الهيشري الشاذلي، وهذا البحث يختلف عن دراستي أنه خص البحث في الالتفات في ضمائر الخطاب والتكلم والغيبة، أما بحث فهو شامل لأنواع الالتفات كلها.

خطة الدراسة:

قد قسمت البحث إلى ثلاثة مباحث، تسبقها مقدِّمة، وتعقبها خاتمة، ثمَّ ثبت بأهم المصادر والمراجع.

تحدَّثت في **المقدِّمة** حديثًا موجزًا عن أهمِّيَّة الظاهرة في دلالة النَّصِّ القرآني، وأشرت إلى أهم النتائج التي يسعى البحث إلى تحقيقها ومنهج البحث في ذلك.

ذكرتُ في **المبحث الأول** الالتفات بضمائر (الخطاب، والتَّكلُّم، والغائب).

وكان **المبحث الثَّاني** عن الالتفات الدَّلاليّ بضمائر النوع (المذكر والمؤنث).

وفي **المبحث الثالث** ذكرت الالتفات بضمائر العدد إفرادًا وتثنية وجمعًا.

وفي **الخاتمة** جاءت أهمَّ نتائج البحث، وختمتُه بفهرس لأهمِّ المصادر والمراجع.

المبحث الأوَّل– الالتفات بضمائر (الخطاب، والتَّكلُّم، والغائب)

نستطيع أن نتلمَّس ذلك في التَّحوُّل من الغائب إلى الخطاب، ومن الخطاب إلى الغائب، ومن الغائب إلى التَّكلُّم كما يلي:

أوَّلًا– التَّحوُّل من ضمير الغائب إلى ضمير الخطاب:

يأتي التَّحوُّل إلى الخطاب ليشدَّ أذن المتلقي ويطريها، ويقضي مقامًا دلاليًّا؛ فالنفس مجبولة على حبِّ المتجدد؛ فإذا نُقل الكلام من الغيبة إلى الخطاب كان أدعى للإقبال عليه؛ ومن ثمَّ فهو "فَنٌّ من الكلام جزلٌ فيه هزٌّ وتحريك من السَّامع، كما أنَّك إذا قلت لصاحبك حاكيًا عن ثالث لكما: إنَّ فلانًا من قصَّته كيت وكيت، فقصصتَ عليه ما فرط منه، ثمَّ عدلتَ بخطابك إلى ثالث؛ فقلتَ: يا فلان من حقِّك أن تلزم الطَّريقة الحميدة في مجاري أمورك، وتستوي على جادَّة السَّداد في مصادرك ومواردك، نبَّهته بالتفاتك نحوه فضل تنبيه، واستدعيتَ إصغاءه إلى إرشادك زيادة استدعاء، وأوجدته بالانتقال من الغيبة إلى المواجهة هازًّا من طبعه ما لا يجده إذا استمررتَ على لفظ الغيبة، وهكذا الافتنان في الحديث والخروج فيه من صنفٍ إلى صنفٍ يستفتح الآذان للاستماع ويستهشُّ الأنفس للقَبول"(١) .

ومن هنا كان التحول بضمير الخطاب رُبَّما لا يتَّضح تمام الوضوح إذا جرى الأسلوب على النسق الشَّكلي؛ فيكون التحول هو المحور الذي يرتكز عليه النَّصُّ في تماسكه؛ إذ في التحول يكمن السِّرُّ، وإليه يكون القصد، وتلحظ ذلك في التَّحول من الغائب إلى الخطاب من قوله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ٢٧ كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ

(١) الزمخشري، **الكشاف**، ١/٢٢٤.

يُحۡيِيكُمۡ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ [البقرة:٢٨،٢٧]، فضمير الخطاب مهَّد لهم بوضع حقائق لا يستطيعون إنكارها، وهي إيجادهم من العدم ثمَّ موتهم، ثمَّ إحياؤهم مرَّة أخرى؛ لذا كان هذا الانحراف الأسلوبي من الغيبة إلى المواجهة بالخطاب في بنية النَّصِّ مبنيَّة على "إيراد ما عُدِّدَ من قبائحهم السَّابقة لتزايد السَّخط الموجب للمشافهة بالتَّوبيخ والتَّقريع"(١)؛ فالأفعال في الآية السابقة ﴿يَنْقُضُونَ، وَيَقْطَعُونَ، وَيُفْسِدُونَ﴾ قد أُسْندت للغائب لبيان "قبائحهم المستعدية لمزيد سخطه تعالى عليهم"(٢)، وضمير الغائب يحتاج لمفسِّر وهو الخطاب في﴿أُوْلَئِكَ﴾؛ فـ "إذا وُجِّه إلى المخاطَب كان أبلغ من توجيهه إلى الغائب، وأردع له لجواز أن يصله"((المرجع السابق)؛ لأنَّ سياق قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ في طرف الآيتين وُجِّهَ إلى مخاطبة أولئك الذين نقضوا عهودهم، وقطعوا أوامره، وأفسدوا كثيرًا، وذلك بعد أن عدَّد قبائحهم المستعدية لمزيد سخطه تعالى عليهم، وفيه من الإشارة ما يدلُّ على بُعد منزلتهم في الفساد. والإنكار المستفاد من ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ إذا وُجِّه إلى المخاطَب كان أبلغ من توجيهه إلى الغائب وأردع له لجواز أن يصله؛ لأنَّ "المنكِر يريد أن يقطع معذرة المخاطَب؛ فيظهر له أنَّه يتطلَّب منه الجواب بما يظهر السَّبب؛ فيُبطل الإنكار والعجب، حتَّى إذا لم يبدُ ذلك كان حقيقًا باللَّوم والوعيد"(٣).

وتنعقد أيدينا على دلالة التذييل بضمير الخطاب؛ فكان الالتفات من الغائب إلى الخطاب لبيان حثِّ المخاطَبين على الامتثال للأمر الرباني والتَّحذير من مخالفته وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ

(١) أبو السعود، **إرشاد العقل السليم**، ٧٧/١.

(٢) الألوسي، **روح المعاني**، ٢١٢/١.

(٣) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ٣٧٤/١.

وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَانٗا وَذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيۡتُمۡ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنكُمۡ وَأَنتُم مُّعۡرِضُونَ ﴾ [البقرة:٨٣]، حيث الالتفات "إلى خطاب بني إسرائيل جميعًا بتغليب أخلافهم على أسلافهم بجريان ذكرهم كلِّهم حينئذ على نهج الغيبة؛ فإنَّ الخطابات السَّابقة للأسلاف محكيَّة بالقول المقدَّر قبل ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ كأنَّهم استُحْضِروا عند ذكر جناياتهم؛ فنُعيتْ عليهم – وإن جعل خطابًا لليهود المعاصرين – فهذا تعميم للخطاب يتنزَّل الأسلاف منزلة الأخلاف"[(١)]؛ إذ يتقدَّم الاسم الظَّاهر ﴿بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ وهو بنية للضمير الغائب لتوقيفهم على مساويهم، وأنَّ ما سيذكره في هذا السِّياق ما يجتمع فيه الأسلاف والأخلاف، وكان المقصود ذكر إثبات سوء صنيعهم زمن نزول القرآن؛ ومن ثم تعيَّن ذكرهم باللَّفظ الصَّريح حتَّى لا يختلطوا بغيرهم من المؤمنين[(٢)]. كما في ﴿أَقِيمُوا، قُوْلُوْا، تَعْبُدُونَ﴾؛ فجرى "ذكرهم كلهم حينئذ على نهج الغيبة"[(٣)]، ثم "استُحْضِروا عند ذكر جناياتهم فنُعيت عليهم"[(٤)].

وقد يلتفت لضمير الخطاب بعد أن كان غائبًا لإظهار كمال العناية بالمخاطبين والحث على رعايتهم وبيان فضل الإحسان إليهم، وتلحظ هذا في قوله تعالى: ﴿ وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡيَتَٰمَىٰۖ قُلۡ إِصۡلَاحٞ لَّهُمۡ خَيۡرٞۖ وَإِن تُخَالِطُوهُمۡ فَإِخۡوَٰنُكُمۡۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعۡنَتَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ﴾ [البقرة:٢٢٠]، فقد تكرَّرت الإشارة إليهم ثلاث مرَّات: الاسم الظاهر، وضميري الغائب، ﴿الْيَتَامَى قُلْ إِصْلاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ﴾، ثم ضمير الخطاب

(١) أبو السعود، **إرشاد العقل السليم**، ١٢٣/١.
(٢) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ٥٨٢/١.
(٣) الألوسي، **روح المعاني**، ٣٠٩/١.
(٤) أبو السعود، **إرشاد العقل السليم**، ١٢٣/١.

في:﴿فَإِخْوَانُكُمْ﴾، و﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لأَعْنَتَكُمْ﴾؛ وذلك "...ليتهيأ لسماع ما يُلقى إليه، وقبوله والتَّحرُّز فيه"(١) ولو أُجريَ على نسق واحد باتِّحاد من الضَّمائر لكان تكرارًا من جنسٍ واحدٍ ولم تتحقَّق الفائدة.

والالتفات من الغيبة إلى الخطاب ينطوي على معنى الإقبال على المخاطبين أو مواجهتهم بالمنقول إليهم، وذلك بحسب المقام وعدًا كان أم وعيدًا، كما يدل على مجرد التفاوت بين مقام المخبر عنهم بالغيبة، ومقام الذين يقبل عليهم بالخطاب، ولكمال العناية. أكد أبو علي الفارسي مقام الذم والوعيد بقراءة الياء والتاء في قوله تعالى:

﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة ٧٤]، وقوله تعالى ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ سَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ فَتَعْرِفُونَهَا وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [النمل ٩٣] يقول: «القول في جملة ذلك أن ما كان قبله خطاب جعل بالتاء؛ ليكون الخطاب معطوفًا على خطاب مثله: كقوله: (ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ .... وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) فالتاء هنا حسن؛ لأن المتقدم خطاب، ولو كان (وما الله بغافل عما يعملون) على لفظ الغيبة، أي: وما الله بغافل عما يفعل هؤلاء الذين اقتصصنا عليكم قصصهم أيها المسلمون لكان حسنًا، وإن كان الذي قبله غيبة حَسُن أن يجعل على لفظ الغيبة؛ ليعطف ما للغيبة على مثله كما عطفت ما للخطاب على مثله، ويجوز فيما كان قبله لفظ غيبة للخطاب، ووجه ذلك أن تجمع بين الغيبة والخطاب فتغلب الخطاب على الغيبة؛ لأن الغيبة يغلب عليها الخطاب فيصير كتغليب المذكر على المؤنث .... فإذا كان الأمر على

(١) أبو حيان، **روح المعاني**، ١٧١/٢.

هذا النحو أمكن في الخطاب في هذا النحو أن يُعْنَى به الغُيَّب والمخاطبون، فيغلب الخطاب على الغيبة، ويكون المعنى: ما الله بغافل عما تعملون، فيجازي المحسن على إحسانه والمسيء على إساءته، ويجوز في الخطاب بعد الغيبة وجه آخر، وهو أن يراد: قل لهم أيها النبي: (وما الله بغافل عما تعملون) فعلى هذا النحو هذه الفصول(١)

ولُوحظ في قوله تعالى:﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾[آل عمران:٥٥] التفات دلاليٌّ من الغائب بالاسم الظَّاهر في ﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ﴾ إلى ضمير الخطاب ﴿ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ﴾، حيث ذكر الله سبحانه أنَّه "بَشَّرَ عيسى – عليه السلام – بأن يعطيه في الدُّنيا تلك الخواص الشَّريفة، والدَّرجات الرَّفيعة العالية، وأمَّا في القيامة فإنَّه يحكم بين المؤمنين به وبين الجاحدين برسالته، وكيفيَّة ذلك الحكم ما ذكره في الآية التي بعد هذه الآية"(٢) ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٦]. وأعقب هذه البشارة بـ "ذكر الكافرين، فلو جاء على نمط هذا السَّابق لكان التَّركيب (ثمَّ إلىَّ مرجعهم)، ولكنَّه التفتَ على سبيل الخطاب للجميع؛ ليكون الإخبار أبلغَ في التَّهديد وأشدَّ زجرًا لمن يزدجر"(٣). ولمَّا كان المرجع والمآل واحدًا للفريقين تَغَايَرَ الإخبار إلى المواجهة دون الغائب؛ "... تكميلًا لما بُشِّر به من النُّصرة: ﴿ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ﴾، أي المؤمن والكافر في الآخرة ﴿فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾"(٤).

(١) أبو علي الفارسي، **الحجة**، ٣١٨/١

(٢) الرازي، **التفسير الكبير**، ٢/ ٧٧.

(٣) أبوحيان، **البحر المحيط**، ٢/ ٤٩٨.

(٤) البقاعي، **نظم الدرر**، ٩٩/٢.

وكما في قوله تعالى: ﴿لا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلاَّ أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾[آل عمران: ٢٨]، حيث كان الالتفات من الغيبة في ﴿لا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ﴾ إلى الخطاب في ﴿إِلاَّ أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾، متناسقًا في بنيته الدَّلاليَّة مع حال المؤمنين في اتِّخاذ الكافرين أولياء، فقد جاء صدر الآية نهيًا للمؤمنين عن اتِّخاذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين، ثمَّ كان الاعتراض التَّذيليُّ بخطاب المواجهة في﴿إِلاَّ أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾، "... استثناءً مُفرَّغًا من أعمِّ الأحوال والعامل فعل النَّهي مُعتبرًا فيه الخطاب، كأنَّه قيل: لا تتَّخذوهم أولياء ظاهرًا أو باطنًا في حال من الأحوال إلَّا حال اتِّقائكم منهم، أي: من جِهتهم"(١)؛ لذا عَدَّ أبوحيَّان هذا النَّوع "... غاية الفصاحة؛ لأنَّه لمَّا كان المؤمنون نُهوا عن فعل ما لا يجوز جعل ذلك في اسم غائب فلم يُواجهوا بالنَّهي، ولمَّا وقعت المسامحة والإذن في بعض ذلك ووجهوا بذلك إيذانًا بلطف الله بهم وتشريفًا بخطابه إيَّاهم"(٢).

إذا كان المخاطَب يمثِّل ركيزة أساسية في البلاغة القرآنية، يؤثر في تشكيل النَّصِّ وإقامة دعائمه البلاغية؛ فإنَّ الالتفات في الآية من الغائب إلى الخطَاب لم يكن لتطرية السَّامع وتنشيطه فحسب؛ بل لكونه لم يخل من غرض بلاغي له فوائده(٣). وقد أشار ابن جنِّي إلى عدم الاكتفاء بالقول في علَّة التَّحوُّل من الغائب إلى المواجهة إنَّه من الاتِّساع في الكلام فحسب؛ حيث قال: "وليس ينبغي أن يقتصر في ذكر علَّة الانتقال من الخطاب إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى الخطاب بما هو عادة توسُّط أهل النَّظر أن يفعلوه، وهو قولهم: (إنَّ فيه ضربًا

(١) أبو السعود، **إرشاد العقل السليم**، ٢٣/٢.

(٢) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٤٤٢/٢.

(٣) الزمخشري، **الكشاف**، ١٤/١.

من الاتِّساع في اللُّغة لانتقاله من لفظٍ إلى لفظٍ)، هذا ينبغي أن يُقال إذا عُرِيَ الموضوع من غرض مُعتمَد، وسِرٍّ على مثله تنعقد اليد"[١].

ثانيًا– التحول من ضمير الخطاب إلى ضمير الغائب:

يعمد الالتفات من ضمير الخطاب إلى ضمير الغائب لإظهار الرِّفق واللُّطف بالمخاطَب، وكأنَّه في هذا السِّياق لا يعنيه خطاب التَّحذير إلا على سبيل الرَّمز والإشارة. كما في قراءة ﴿تُحِبُّونَ وَتَذَرُونَ﴾ بالياء[٢] من قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ ﴿٢٠﴾ وَتَذَرُونَ ٱلْآخِرَةَ ﴿٢١﴾ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ﴿٢٤﴾ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴿٢٥﴾﴾ [القيامة: ٢٠–٢٥]؛ حيث التفت إلى خطاب الغائب؛ لأنَّه "أبلغ من حيث إنَّ فيها التفاتًا وإخراجًا له عليه الصَّلاة والسَّلام من صريح الخطاب بحبِّ العاجلة؛ مُضمَّنًا طرفًا من التَّوبيخ على سبيل الرَّمز؛ لطفًا منه جلَّ شأنه في شأنه ﷺ"[٣]. فالخطاب بالغائب "أبلغ.... من صريح الخطاب بحبِّ العاجلة مُضمَّنًا طرفًا من التَّوبيخ على سبيل الرَّمز"[٤].

وعلى صورة العتاب في سياق الذَّمِّ والتَّحذير جاء الالتفات من الخطاب إلى الغائب؛ تجسيدًا للمبالغة في عتاب الله تعالى للمخاطَبين، حيث أُسنِد فعل الظَّنِّ (ظن) إلى اسم ظاهر ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ دون أن يُسنَد الفعل إلى ضمير الخطاب، فيُقال: (ظَنَنْتُمْ) في قوله تعالى: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾ [النور:١٢]؛ فالانتقال من الخطَاب ﴿سَمِعْتُمُوهُ﴾ إلى الإخبار عنهم بالاسم الظَّاهر (الغائب) ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ عتاب لهم وتوبيخ؛

(١) ابن جني، **الخصائص**، ١/١٤٥.
(٢) ابن الجزري، **النشر**، ٢/٢٩٤.
(٣) الألوسي، **روح المعاني**، ٢٩/١٧٩.
(٤) الألوسي، **روح المعاني**، ٢٩/١٧٩.

لأنَّهم حين أفاضوا فيما آذى الرسول- صلَّى الله عليه وسلَّم- لم يبادروا إلى تكذيبه ونفيه الذي ينافي ما يستلزمه الإيمان ويقتضيه؛ لذا كان استعمال الفعل ﴿ظَنَّ﴾ الذي يدلُّ على الشَّكِّ أقرب سبيلًا، حيث أخرج الصِّفة مخرج الشَّكِّ على سبيل الرَّمز والإشارة عتابًا وتوبيخًا.

وفحوى هذا الالتفات إلى الغائب "ألَّا يصدق مؤمن على أخيه، ولا مؤمنة على أختها قول عائبٍ ولا طاعنٍ، وفيه تنبيهٌ على أنَّ حقَّ المؤمن إذا سمع قَالَةً في أخيه أن يبني الأمر فيه على الظَّنِّ لا على الشَّكِّ، وأن يقول بملء فيه بناء على ظنِّه بالمؤمن الخير"(١).

ومنه قوله تعالى﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ ۖ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴿٨٧﴾ وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾ ﴾ [البقرة: ٨٧، ٨٨] حيث كان"الخطاب إلى الغيبة؛ إعراضًا عن مخاطبتهم، وإبعادًا لهم عن عزِّ الحضور"(٢)؛ فهذه عادة اليهود الذين يرتكبون "من المخازي الموجبة الإعراض عنهم، وحكاية نظرائها لكلِّ من يفهم بطلانها وقباحتها من أهل الحقِّ"(٣) فطُرحوا عن رتبة الخطاب إلى رتبة الغائب إعراضًا وتوبيخًا، وحُكيت شنائعهم لغيرهم على سبيل اللمح والإشارة، ولُعِنُوا بما قالوا.

ويظهر هذا أيضًا في الالتفات من قراءة ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾ بالياء(٤) من قوله تعالى:﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾

(١) الزمخشري، **الكشاف**، ٦٥/٣.

(٢) الألوسي، **روح المعاني**، ٣١٨/١.

(٣) أبو السعود، **إرشاد العقل السليم**، ٣٠١/١.

(٤) ابن الجزري، **النشر**، ٢٠١/٢

[الأعراف:٣]؛ إذ يرى البحث أنَّ سياق قوله تعالى ﴿قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ هو "اعتراض تذييليٌّ مَسُوق لتقبيح حال المخاطَبين والالتفات على القراءة المشهورة عن ابن عامر للإيذان باقتضاء سوء حالهم في عدم الامتثال بالأمر والنَّهي صُرف الخطاب إلى غيرهم، وحكاية جناياتهم لغيرهم بطريق المباثَّة"(١).

ويعد خطاب الغائب من خلال إظهار اسم الله الجليل يناسب أسلوب الحكاية بما فيها من مقاصد تربويَّة عظيمة، علاوة على التنوع بالالتفات الدَّلالي عدولًا والتفاتًا، وتنبيهًا للسَّامع، وتربية للمهابة والرَّوعة في نفوس المخاطَبين؛ لأنَّ النَّفس تتهيَّب الغائب وتحذر المجهول. ففي قوله تعالى:﴿**قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللهِ يَجْحَدُونَ**﴾[الأنعام:٣٣] "التفات إلى الاسم الجليل لتربية المهابة، واستعظام ما أقدموا عليه من جحود آياته تعالى، وإيراد الجحود في مورد التَّكذيب للإيذان بأنَّ آياته سبحانه من الوضوح، بحيث يشاهد صدقها كلُّ أحدٍ، وأنَّ من ينكرها فإنَّما ينكرها بطريق الجحود ... وهو كالجحد نفي ما في القلب ثباته أو إثبات ما في القلب نفيه"(٢).

وقد أبرز لنا أبو علي الفارسي غرضًا آخر لهذا العدول أو التحول في التركيب، وهو الندم والاعتذار وقد أبرز هذا الغرض على قراءة (وضعْتُ) بضم التاء(٣) من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [آل عمران ٣٦].

(١) الألوسي، **روح المعاني**، ٧٨/٨.

(٢) أبو السعود، **إرشاد العقل السليم**، ١٢٧/٢.

(٣) أبو علي الفارسي،**الحجة**، ١٥/٢.

قال: «من قرأ: (والله أعلم بما وضعتُ) [آل عمران ٣٦] جعله من كلام أم مريم. وإسكان التاء أجود في قوله: (وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ)؛ لأنها قد قالت: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ [آل عمران ٣٦] فليست تحتاج بعد هذا أن تقول: (والله أعلم بما وضعتُ).

ووجهه: أنه كقول القائل في الشيءِ: ربِّ قد كان كذا وكذا. وأنت أعلمُ، ليس يريد إعلام الله سبحانه ذلك، ولكنّه كالتسبيح والخضوع والاستسلام له، وليس يريد بذلك إخبارًا.

ومن قرأ: (وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ) جعل ذلك من قول الله تعالى، والمعنى: أنَّ الله – سبحانه – قد علم ما قالته، قالته هي أو لم تقله. ومما يقوّي قول من أسكن التاء قوله: (وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ) ولو كان من قول أم مريم لكان: وأنت أعلمُ بما وضعتُ؛ لأنها تخاطب الله سبحانه.

وقال بعض المتأولين: كانوا لا يحررون الإناث (والله أعلم بما وضعتُ) على جهة النَّدم، وأنها فعلتْ ما لا يجوز؛ فلذلك قالت: (وليس الذكر كالأنثى) [آل عمران ٣٦]؛ لأن الذكر يتصرف في الخدمة، والأنثى خلافه، وكانت الأحبار يكفُلُون المحررين فاقترعوا على مريم بأقلامهم، فغلب عليها زكريا»[(١)]

ويضع أبو حيان لمسات بلاغية متأثرًا فيها بشيء من تحليل أبي علي إذ جرت قراءة الجمهور بإسكان التاء على سبيل الإخبار من الله تعالى «بأنه أعلم بالذي وضعته، أي بحاله، وما يؤول إليه أمر هذه الأنثى: فإن قولها: (وضعتها أنثى) يدل على أنها لم تعلم من حالها إلا هذا القدر من كون هذه النَّسَمَة جاءت أنثى لا تصلح للتحرير، فأخبر الله تعالى أنه أعلم بهذه الموضوعة، أتى بصيغة التفضيل المقتضية للعلم بتفاصيل الأحوال، وذلك على سبيل التعظيم لهذه

(١) أبو علي الفارسي،**الحجة**، ١٥/٢.

الموضوعة والإعلام بما علق بها وبابنها من عظيم الأمور؛ إذ جعلها وابنها آية للعالمين، ووالدتها جاهلة بذلك لا تعلم منه شيئًا»[١]

إنَّ الالتفات بالاسم الظَّاهر مراعاة لسياق الغائب رغم وجاهة الخطاب يؤكد القيمة البلاغية منه فـ"...وضع اللَّفظ إزاء اللَّفظ الذي بين معنيهما تقارب وتناظر من جهة ما لأحدهما إلى الآخر انتساب، وله به عُلقة، وحمله عليه في التَّرتيب. فإنَّ هذا الوضع في تأليف الألفاظ يزيد الكلام بيانًا وحسن ديباجة، واستدلالًا بأوَّله على آخره"[٢]؛ لأنَّهم "... يسأمون الاستمرار على ضمير متكلِّم أو ضمير مخاطب، فينتقلون من الخطاب إلى الغيبة ..." [٣].

ثالثًا– الالتفات من ضمير الغائب إلى ضمير التَّكلُّم:

الالتفات بين الضمائر في النَّص القرآني مع وجود علاقات دلاليَّة رابطة بينها؛ يبين استمراريَّة الدَّلالة البلاغيَّة من الغائب إلى التَّكلُّم. وعادة العرب "...أن يأخذوا الكلام من كلِّ مأخذ، ويجتلبوا المعاني من كلِّ مجتلب، وأن يتلاعبوا بالكلام على وجوه من الصِّحة"[٤]؛ فكان الالتفات من ضمير الغائب إلى التَّكلُّم باستخدام نون العظمة لبيان مزيدٍ من الاختصاص للذَّات العُليا، يتردَّد هذا في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ﴾ [النَّمل:٦٠]؛ إذ كان الالتفات دالًا على اختصاصه بذلك، وأنَّه لم ينبت تلك الحدائق المختلفة الأصناف والألوان، والطُّعوم، والرَّوائح بماء واحد إلَّا هو سبحانه ﴿مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ

(١) أبو حيان،**البحر المحيط**، ٤٣٩/٢، ومكي، **الكشف**، ٣٤٠/١.
(٢) حازم القرطاجني، ص٢٢٤.
(٣) حازم القرطاجني، ص٣٨٤.
(٤) حازم القرطاجني، ص١٨٠.

تُنْبِتُوا شَجَرَهَا﴾. ولمـّا كان خلق السَّماوات والأرض وإنزال الماء من السَّماء لا شبهة للعاقل في أنَّ ذلك لا يكون إلَّا بالله، وكان الإنبات ممَّا قد يتسبَّب فيه الإنسان بالبذر والسُّقي والتَّهيئة ويسوغ لفاعل السَّبب نسبة فعل المسبب إليه بَيَّنَ تعالى اختصاصه بذلك بطريق الالتفات وتأكيد ذلك بقوله:﴿مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا﴾، ألا ترى أنَّ المتسبِّب لذلك قد لا يأتي على وفق مراده! ولو أتى فهو جاهل بطبعه، ومقداره، وكيفيَّته، فكيف يكون فاعلًا لها؟[1].

ومن ذلك ما جاء في تذييل الآية بفعل السُّقي عند إسناده إلى ضمير التَّكلُّم بنون العظمة دون نون التَّوحيد؛ وهذ لا شك أنه يستدعي مزيدًا من سبك النَّصّ وحبكه، كما في ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ﴾ [فاطر:٩]؛ فإرسال الرِّياح وسوق السَّحاب وإحياء الأرض من الدَّلائل على قدرة الله الباهرة سبحانه فقيل:﴿فَسُقْنَا، وأَحْيَيْنَا﴾ انتقالًا بضمير إسنادهما عن لفظ الغائب؛ اختصاصًا وقوَّة دلالةٍ[2].

ومنه ما جاء عند محاورته سبحانه تعالى مع فرعون وقومه في قوله: ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ ﴾ [طه:٥٣]. حيث انتقل من ضمير الغائب للأفعال ﴿جَعَلَ، وَسَلَكَ، وَأَنزَلَ﴾، إلى إخبار الله تعالى عن صفة نفسه مُتَّصلًا بأوَّل النَّصّ في ضمير التَّكلُّم لـ ﴿فَأَخْرَجْنَا﴾ لكمال العناية والتَّشريف.

واختصَّ التَّكلُّم بنون العظمة دون ضمير المتكلِّم في ﴿فَأَخْرَجْنَا﴾ لإظهار كمال العناية بذاته سبحانه ، كما في سياق قوله تعالى ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٩٧﴾ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ

(١) أبو حيان،**البحر المحيط**، ٨٤/٧.

(٢) الزمخشري، **الكشاف**، ٢٧/٣.

أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ ﴿٩٨﴾ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا ﴾ [الأنعام:٩٧،٩٨،٩٩]."اقتضى ذلك التَّوجُّه إليه حتَّى يخاطب. واختيار ضمير العظمة دون ضمير المتكلِّم وحده لإظهار كمال العناية، أي: فأخرجنا بعظمتنا ذلك الماء مع وحدته"(١).

ومما سبيل إلى ذلك قراءة (ويعلمه) بالياء والنون الحجة لأبي علي الفارسي، ج٢ص٢١.من قوله تعالى:

﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ . وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ﴾ [آل عمران ٤٧،٤٨].

إذ يقول: «فحجة من قرأ: (يعلمه) أنه عطف على قوله: ﴿اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران ٣٩]، و(يعلمه) بالعطف على (يبشرك). ومن قال: (نعلمه) فهو على هذا المعنى، إلا أنه جعله على نحو: ﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ الْمَوْتَ﴾ [الواقعة ٦٠]» (٢).

يذكر أبو حيان أن الإحالة من الغيبة إلى التكلم في مقام الإبلاغ يكون بغرض تفخيم الفاعل، وما يسميه ذلك من تعظيم الفعل ومفعوله، وذلك عند تحليله قراءتي الفعل؛ إذ رأى أن قوله: (ويعلمه الكتاب) على القراءتين كلتيهما «معطوف على الجملة المقولة، وذلك أن (قال كذلك) الضمير في (قال) عائد على الرب والجملة بعده هي المقولة .... فيكون هذا من المقول لمريم على سبيل المثال الاغتباط والتبشير بهذا الولد الذي يُوجِده الله منها، ويجوز أن يكون

(١) الألوسي، **روح المعاني**، ٢٣٨/٧.

(٢) أبو علي الفارسي،**الحجة**، ٢١/٢.

معطوفًا على (يخلق) ... وهذا ظاهر كله على قراءة الياء، وأما قراءة النون فيكون من باب الالتفات، خرج من ضمير الغيبة إلى ضمير المتكلم لما في ذلك من الفخامة .... ويكون الله قد أخبر مريم بأنه تعالى يخلق الأشياء الغريبة التي لم تجربها عادة مثل ما خلق لك ولدًا من غير أب، وأنه تعالى يُعلِّم هذا الولد الذي يخلقه لك ما يعلمه قبله من الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل، فيكون في هذا الإخبار أعظم تبشير لها بهذا الولد وإظهار بركته وأنه ليس مشبهًا أولاد الناس من بني إسرائيل، بل هو مخالف لهم في أصل النشأة، وفيما يُعلِّمه من العلم»[1].

المبحث الثَّاني- الالتفات بضمائر النَّوع (المذكر، والمؤنث)

تميل العربيَّة في نحوها وبلاغتها إلى استعمال ضمائر التَّذكير والتَّأنيث؛ لبيان معنى مضمر يخفى على المخاطب إذا جرى الأسلوب على الظَّاهر؛ لذا كان تأنيث الفعل وتذكيره على اللَّفظ مرَّة وعلى المعنى مرَّة أخرى، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُوَ ٱلْحَقُّ﴾[الأنعام:٦٦]، ولم يقل: (كَذَّبَتْ)، ولو قيلت لكان صوابًا، كما قال: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء:١٠٥]، و﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء:١٦٠] (الفراء، ١٩٥٥م، ١/ ١٢٦). فكان:

أوَّلًا- الالتفات من ضمير المؤنَّث إلى ضمير المذكَّر:

وقد تساءل الزَّمخشريُّ (ت٥٣٨هـ) لعلَّة العدول من التأنيث إلى التذكير في قوله تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ فاطر:٢]؛ إذ قال :"فإن قلت: لِمَ أنَّثَ الضَّمير أوَّلًا، ثمَّ ذَكَّرَ آخرًا؟ وهو راجع في الحالين إلى الاسم المتضمّن معنى الشَّرط؟ قلت: هما لغتان: الحمل على المعنى وعلى اللَّفظ. (و) المتكلِّم على الخِيرة فيهما؛ فَأَنَّثَ

(١) أبو حيان،**البحر المحيط**، ٤٦٣/٢.

على معنى الرَّحمة، وذَكَّرَ على أنَّ لفظ المرجوع إليه لا تأنيث فيه؛ ولأنَّ الأوَّل فسَّر بالرَّحمة، فحسن إتباع الضَّمير التَّفسير، ولم يفسِّر الثَّاني؛ فترك على أصل التَّذكير، وقُرِئَ ﴿فَلَا مُرْسِلَ لَهَا﴾؛ فإن قلت: لابدَّ للثَّاني من تفسير فما تفسيره؟ قلت: يحتمل أن يكون تفسيره مثل تفسير الأوَّل، ولكنَّه تُرِكَ لدلالته عليه، وأن يكون مطلقًا في كلِّ ما يمسكه من غضبه ورحمته، وإنَّما فُسِّر الأوَّل دون الثَّاني للدَّلالة على أنَّ رحمته سبقت غضبه"(١)؛ فكان الالتفات بين التَّذكير والتَّأنيث حملًا على معنى ﴿رَحْمَةٍ﴾ في قوله :﴿فَلاَ مُمْسِكَ لَهَا﴾، أو حملًا على لفظ ﴿رَحْمَةٍ﴾ في قوله:﴿فَلاَ مُرْسِلَ لَهُ﴾؛ أي: أنَّ الضَّميرين يُحيلان إلى ﴿رَحْمَةٍ﴾ معنى ولفظًا بناء على قراءة التَّأنيث ﴿فَلَا مُرْسِلَ لَهَا﴾. يقول أبوالسُّعود (ت٩٨٢هـ): "...مرجع الأوَّل: مفسَّر بالرَّحمة، ومرجع الثَّاني: مُطلَقٌ يتناولها وغيرها كائنًا من كان، وفيه إشعار بأنَّ رحمته سبقت غضبه"(٢).

وقد ينتقل من التأنيث إلى التذكير في درج الحكاية ليخرج الالتفات مخرج المعاتبة، كما في قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ ۝٢ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ ۝٤ أَمَّا مَنِ ٱسۡتَغۡنَىٰ ۝٥ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ۝٦ وَمَا عَلَيۡكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسۡعَىٰ ۝٨ وَهُوَ يَخۡشَىٰ ۝٩ فَأَنتَ عَنۡهُ تَلَهَّىٰ ۝١٠ كَلَّآ إِنَّهَا تَذۡكِرَةٞ ۝١١ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ۝١٢﴾ [عبس:١-١٢]؛ إذ أُوثر تأنيث الضَّمير في ﴿كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ﴾، ثمَّ التفت إلى تذكيره في ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ﴾؛ بناء على تضافر العنصر اللفظي والدلالي؛ فالمقام مقام معاتبة للنَّبيِّ- صلَّى الله عليه وسلَّم- حين إعراضه عن الأعمى، ثم ذُيِّلت الآيات بالإشارة إلى القصَّة من خلال إشارتين: **الأولى**- صيغة التَّأنيث، و**الثَّانية**- صيغة التَّذكير؛ ومن ثمَّ كان عود الضَّمير في الحالتين على ﴿تَذْكِرَة﴾ لفظًا،

(١) الزمخشري، **الكشاف**، ٥٩٦/٣.

(٢) أبو السعود، **إرشاد العقل السليم**، ٣١٥/٦.

وعلَّة تذكيره هو الحمل على المعنى؛ لأنَّ البناء المعجميَّ لـ ﴿تَذْكِرَة﴾ يتضمَّن معنى الذِّكر والوعظ(١)؛ لذا أعاد الضَّمير بغير لفظه تذكيرًا مع أنَّ درج الحكاية واحدٌ.

والأمر نفسه وقع في سياق قوله سبحانه ﴿ كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذۡكِرَةٞ ٥٤ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴾ [المدثر:٥٤،٥٥]؛ فقد بُنِيَ على إحالتين: سابقة ولاحقة للمخاطَبين في السُّورة نفسها، أمَّا **الأولى**؛ فقوله تعالى: ﴿ فَمَا لَهُمۡ عَنِ ٱلتَّذۡكِرَةِ مُعۡرِضِينَ ﴾[المدثر:٤٩]؛ فالمخاطَبون مُعرِضون عن الذِّكر، رافضون للوعظ والإنابة والرُّجوع للحقّ؛ فكان التذكير، وأمَّا **الثَّانية**؛ فقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَذۡكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ هُوَ أَهۡلُ ٱلتَّقۡوَىٰ وَأَهۡلُ ٱلۡمَغۡفِرَةِ ﴾ [المدثر:٥٦]؛ حيث إنَّهم لم ينتفعوا من هذه التَّذكرة فهم غارقون في إعراضهم وإنكارهم فكان التأنيث.

ويتجلَّى هذا الالتفات أيضًا في النَّص القرآني في درج الحكاية؛ حيث يكون الالتفات من المذكَّر إلى المؤنَّث ذا بال في استلهام البلاغة التركيبية، خاصَّة وأنَّ المتحدَّث عنه المُحال إليه لم يتعدَّد؛ بل هو عنصر واحد فقط؛ ففي قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّتِيٓ أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا فَنَفَخۡنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا ﴾ [الأنبياء:٩١]، **وقوله تعالى:** ﴿ وَمَرۡيَمَ ٱبۡنَتَ عِمۡرَٰنَ ٱلَّتِيٓ أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا فَنَفَخۡنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا ﴾ [التحريم:١٢] تنويع في الالتفات بين النَّصَّين السَّابقين بضميرين متغايرين في النَّوعيَّة تذكيرًا وتأنيثًا مع أنَّ درج القص واحد، والمُحال إليه في الموضعين واحد وهي مريم – عليها السَّلام – غير أنَّ التَّعبير عن المنفوخ ﴿فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا﴾ أوثر الحديث عنه مؤنَّثًا في آية الأنبياء، ثمَّ التفت إليه ثانيًا بصيغة المذكَّر في آية التَّحريم ﴿فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ﴾؛ لأن المقام مقام تكريم وتشريف لمريم – عليها السَّلام –

(١) الزمخشري، **الكشاف**، ٦/٣١٥.

فأراد الله سبحانه تكريمها وابنها وما آلَ إليها أمرها؛ لأنَّ "الضَّمير في الأولى عائد إلى ما أشير إليه بالموصول الذي هو (التي) وهو مريم ابنة عمران المفتَتَح باسمها في آية التَّحريم، أُعيد الضَّمير هنا إليها من حيث إنَّ ذلك تخصيص وتكريم جليل وآية باهرة وقد قصد هاهنا تشريفها وتشريف ابنها – عليه السلام – بالذِّكر في قوله: ﴿وَجَعَلْنَاهَا وَابْنَهَا آيَةً﴾ [الأنبياء:٩١]" [(١)]، أو تكريم عفَّتها وحصانتها لتصديقها بكلمات ربِّها؛ حيث ذُيِّلت بقوله سبحانه ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾ [التحريم:١٢] وكأنَّ النَّفخ أصاب فرجها وهو مذكَّر، والمراد به: فرج الجيب الذي منعته من جبريل –عليه السلام– لمَّا قرب منها لينفخ؛ حيث لم تعرفه، وعبَّر عنها بما ذكر لتضخيم شأنها، وتنزيهها عمَّا زعموه في حقها[(٢)].

ولمَّا كان ما في التَّحريم مقصورًا على ذكر إحصانها، وتصديقها بكلمات ربها؛ اختصَّ بضمير المذكَّر ولم يذكر في سياقها ابنها، ولم يدع داعٍ إلى ذكره؛ لأنَّ المقام مقام الحديث عن الكفر والإيمان في سياق ذكر امرأة نوح وامرأة لوط، ثمَّ ذُكرت مريم – عليها السَّلام – لالتقاء في الاختصاص وسبقيَّة السَّعادة فلا وجه لذكره هنا. واتَّسع المقصود "بذكر ما لم يُذكر هناك وقُصِدَ من التَّشريف ما هو أكثر ناسبه التَّوسعة في عودة الضَّمير؛ فأُعيد إلى الذَّات المطهَّرة بجملتها فقيل: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا﴾، وأفهم ذلك ما أفهمه الضَّمير الخاصُّ بمحلِّ النَّفخ من غير إشكال، وقيل في آية التحريم: ﴿فِيهِ﴾ لعوده إلى الموضع المخصوص على ما يجب، لم يقصد– هنا– من توسُّع المدح ما قصد في الأولى، وإنَّما قصد بآية التَّحريم تخصيصها في ذاتها بعظيم إيمانها وتصديقها وإثباتها في القانتين، وتشبيه حالها في سابق سعادتها بالمذكورة قبلها، واجتماعهما

(١) ابن الزبير الغرناطي، **ملاك التأويل**، ٨٤٥/٢.

(٢) الألوسي، **روح المعاني**، ٨٨/١٧.

في ضرب المثل بهما للمؤمنين فالحامل على ذكرها هنا غير الحامل في سورة الأنبياء مع اتِّحاد الوصف الواقع به التَّمدُّح مع تناظر الألفاظ وتشاكلها، وهي قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّتِيٓ أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا فَنَفَخۡنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا وَجَعَلۡنَٰهَا وَٱبۡنَهَآ ﴾ [الأنبياء:٩١]؛ فاجتمع في هذا الموضع ما قصد من مدحها ومدح ابنها – عليها السلام – مع مضارعة الألفاظ وتشاكلها؛ فجاء كلٌّ على ما ثبت فيه، ولم يقصد في التَّحريم غير ذكرها بالحال التي ناسبتها فيها امرأة فرعون ولم يوسِّع الكلام بذكر ابنها – عليه السلام – كما ذكر في الأخرى ولا هنا داعية تشاكل كما هناك؛ فلهذا ورد الضَّمير على ما ورد من الخصوص، فقيل: ﴿فِيهِ﴾"(١).

ثانيًا– الالتفات من ضمير المذكَّر إلى ضمير المؤنَّث:

ذكرنا أنه من شيمة العرب في الالتفات والمغايرة بين الألفاظ غاية بلاغية؛ فهذه الغاية ليست لمجرَّد تجدُّد نشاط المخاطَب وحسب؛ وإنَّما لأغراضٍ دلالية، ومعانٍ جمالية يرمي إليها النَّصُّ ويتغيَّاها، كما في عود الضَّمير مذكَّرًا ومؤنَّثًا إلى لفظ ﴿نِعْمَة﴾ من قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا مَسَّ ٱلۡإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلۡنَٰهُ نِعۡمَةٗ مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمِۭۚ بَلۡ هِيَ فِتۡنَةٞ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [الزمر:٤٩]؛ إذ آثر النَّظم القرآنيُّ تذكير الضَّمير في ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُ﴾ ليعود على اللَّفظ المؤنَّث ﴿نِعْمَة﴾، ثمَّ انتقل إلى تأنيثه في ﴿بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ﴾، ولو جرى النَّسق اللفظي لكان التَّقدير: إنَّما أوتيتها على علم، وقد تساءل الزَّمخشريُّ (ت٥٣٨هـ) عن علَّة التغاير في بنية الآية، حيث قال: "...فإن قلتَ: لِمَ ذُكِّرَ الضَّمير في ﴿أُوتِيتُهُ﴾ وهو للنِّعمة؟ قلت: ذهابًا به إلى المعنى؛ لأنَّ قوله ﴿نِعْمَةً مِنَّا﴾ شيئًا ما النِّعم وقسمًا منه ... فإن قلت: كيف ذكَّر الضَّمير ثمَّ أنَّثه؟ قلتُ: حملًا على المعنى

(١) ابن الزبير الغرناطي، **ملاك التأويل**، ٨٤٥/٢.

أوَّلًا، وعلى اللَّفظ آخرًا؛ ولأنَّ الخبر لمـَّا كان مؤنَّثًا أعني ﴿فِتْنَة﴾: ساغ تأنيث المبتدأ لأجله؛ لأنَّه في معناه، كقولهم: ما جاءت حاجتك"(١).

وقد حُمل التَّذكير في ضمير ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُ﴾ على المعنى في ﴿نِعْمَة﴾؛ لأنَّ معناها مذكَّر، وهو الإنعام أو المال إذا كانت النِّعمة بالمال، أو المعنى: شيئًا من النِّعمة(٢). أو بوصفها الذَّات المشاهدة في الحكاية تأويلًا على لسان الجاحدين المعاندين حال حضورهم النِّعم، وغفلتهم عن تذكُّر صاحب هذه النِّعم؛ فعاد الضَّمير عليهم "...حكايةً مقالتهم بأنَّها صادرة منهم في حال حضور ما بين أيديهم من أنواع النِّعم؛ فهو من عود الضَّمير إلى ذات مشاهدة، فالضَّمير بمنزلة اسم الإشارة، كقوله تعالى: ﴿ بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الأحقاف: ٢٤]" (٣)؛ ومن ثمَّ اختصَّ الضَّمير بالتَّذكير في ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُ﴾.

وفي السياق النحوي قد حُمل التَّأنيث في ضمير ﴿بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ﴾ على اللَّفظ في ﴿نِعْمَة﴾؛ فأعاد الضَّمير مؤنَّثًا؛ لأنَّ الخبر لمـَّا كان مؤنَّثًا في ﴿فِتْنَة﴾ ساغ تأنيث المبتدأ لأجله؛ لأنَّه في معناه، كقولهم: ما جاءت حاجتك، أو أنَّ الضَّمير عائد على القول المأخوذ من الفعل المخبَر عنه بالفتنة، أو على تأويل القول بالكلمة كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ﴾ [المؤمنون:١٠٠]، بعد قوله: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ﴾ [المؤمنون:٩٩]، والمقصود: عن ذلك القول سبب فتنة، أو مسبَّب عن فتنة في نفوس الجاحدين المعاندين.

(١) الزمخشري، **الكشاف**، ٣١١/٥، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٤١٥/٧.
(٢) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٤١٥/٧، وأبو السعود، **إرشاد العقل السليم**، ٦١٩/٤.
(٣) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ٣٥/٢٤.

وفي مقام الوعد والوعيد، التفت إلى ضمير المؤنَّث رغم أنَّ المحال إليه مذكَّرًا في قوله تعالى: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴿١٠﴾ بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلسَّاعَةِ ۖ وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِٱلسَّاعَةِ سَعِيرًا ﴿١١﴾ إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ سَمِعُوا۟ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا ﴾ الفرقان: ١١-١٢]؛ فالنَّصُّ يحمل الوعيد للمكذِّبين بالعذاب الشَّديد في الآخرة، تمثَّل هذا العذاب في السَّعير الذي قُدِّر بأنَّه: جهنم[١]، أو النَّار[٢] غير أنَّ الضَّمير الذي يحيل إلي لفظ ﴿سَعِيرًا﴾ جاء بضمير المؤنَّث، وكان التَّقدير بناء على نسق التَّذكير أن يكون (إذا رآهم سمعوا له، أي: السَّعير تغيظًا وزفيرًا)، وقد جاء هذا عن العرب بقولهم: "والسَّعير مُذكَّر، وهو ما تَسَعَّرَ من سِعَار النَّار، ثمَّ جاء بعده فعل مؤنَّثة مجازها أنَّها: النَّار، والعرب تفعل ذلك تُظهر مُذكَّرًا من سبب مؤنَّثةٍ، ثمَّ يُؤنِّثون ما بعد المذكَّر على معنى المؤنَّثة"[٣]؛ فقد جاء ﴿سَعِيرًا﴾ من باب وضع المضمر موضع الظَّاهر، على تقدير التَّقدير: (...وأَعْتَدْنَا لِمَن كذَّب بالسَّاعة سَعِيرًا. إذَا رَأَتْهُم جهنَّم أو النَّار مِن مَكَان بَعِيد سَمِعُوا لـ جهنَّم أو النَّار تَغَيُّظًا وزَفِيرًا)؛ فاستصحاب الالتفات بالمضمر بعد الاسم الظَّاهر ﴿سَعِيرًا﴾ اعتمادًا على سياق الحال، وهو الرَّبط بين استعمال الاسم الظَّاهر ﴿سَعِيرًا﴾ وبين إضماره في خاتمة الآية تذييلًا لمقام الوعد والوعيد لبيان حال المعذَّبين في النَّار، ولفت نظر المخاطَب الذي يعاين ذلك الموقف الرهيب، وعلى تقدير محذوف مضاف، والتَّقدير: إذَا رَأَتْهُم خزنتها أو خُزَّانها أو زبانيتها[٤] غضبًا على الكفَّار، وحرصًا على عذابهم، وشهوة

(١) الرازي، **التفسير الكبير**، ٤٨/٢٤، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٤٤٤/٦.

(٢) أبو عبيدة، **مجاز القرآن**، ٧٠/٢.

(٣) أبو عبيدة، **مجاز القرآن**، ٧٠/٢.

(٤) البغوي، **معالم التنزيل**، ٧٥/٦، والزمخشري، **الكشاف**، ٣٣٥/٤.

من الانتقام منهم؛ فهو من باب إطلاق الجزء، وإرادة الكلِّ، وهي النَّار أو جهنَّم أيضًا؛ فإنَّ السياق على ذكر النَّار، وما تفعله في المعذَّبين فيها، وممَّا يقوِّي هذا التَّقدير في بنية النَّص ذكر صفة أخرى للنَّار لاحقة بعد قوله: ﴿إِذَا رَأَتْهُم﴾؛ وذلك قوله: ﴿ وَإِذَآ أُلْقُواْ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّنِينَ دَعَوْاْ هُنَالِكَ ثُبُورًا ﴾ الفرقان:١٣]، حيث كانت "...نسبة الرُّؤية إليها لا إليهم للإيذان بأنَّ التَّغيُّظ والزَّفير منها لهيجان غضبها عليهم عند رؤيتها إيَّاهم حقيقة أو تمثيلًا"(١).

إنَّ الالتفات من التَّذكير إلى وقد أشار الجرجاني (ت٤٧١هـ) إلى حسن الإضمار وتفضيله على الإظهار، حيث قال: "وجملة الأمر أنَّه ليس إعلامك الشَّئ بغتةً غفلًا، مثل إعلامك له بعد التَّنبيه عليه والتَّقدمة له؛ لأنَّ ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التَّأكيد والإحكام. ومن هاهنا قالوا: إنَّ الشَّئ إذا أُضمر ثمَّ فُسِّر، كان ذلك أفخم له أن يذكر من غير تقدمة إضمار.ويدلُّ على صحَّة ما قالوه أنَّا نعلم ضرورة في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾[الحج:٤٦]، فخامةً وشرفًا وروعةً، لا نجد منها شيئًا في قولنا: (فإنَّ الأبصار لا تعمى)، وكذلك السَّبيل أبدًا في كلِّ كلام كان فيه ضمير قصَّة فقوله تعالى:﴿لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾[المؤمنون:١١٧]، يفيد من القوَّة في نفي الفلاح عن الكافرين، ما لو قيل: (إنَّ الكافرين لا يفلحون)، لم يستفد ذلك. لم يكن ذلك كذلك إلَّا لأنَّك تُعلمه إيَّاه من بعد تقدمة وتنبيه، أنت به في حكم من بدأ وأعاد ووطَّد، ثمَّ بنى ولوَّح ثمَّ صرَّح. ولا يخفى مكان المزية فيما طريقه هذا الطَّريق"(٢).

(١) أبو السعود، **إرشاد العقل السليم**، ٢٠٦/٦.

(٢) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص١٣٢.

المبحث الثَّالث– الالتفات بضمير العدد (إفرادًا، وتثنية، وجمعًا)

تُعدُّ الضَّمائر عناصر لفظيَّة ودلاليَّة من شأنها أن تثير المخاطب وتستدعي انتباهه؛ حيث تعتمد في استعمالها وتنوعها في السياق الواحد على عنصر المباغتة؛ لأنَّ هذا التحول يذهب بالمخاطَب كلَّ مذهب، حين يأخذ البناء النَّصي مسارب مختلفة في نسقه الظَّاهريّ لإنتاج دلالة يستلهمها المخاطَب بناء على الخلفية المشتركة بينه وبين المتكلِّم، ويظهر هذا الإجراء في الانتقال الدَّلاليّ بالمغايرة بين الإفراد، والتَّثنية، والجمع في البنية الظَّاهريَّة للنَّص القرآني. يظهر ذلك في:

أوَّلًا– الالتفات من ضمير الإفراد إلى ضمير الجمع:

آثر النَّظم القرآني ضمير الجمع التفاتًا عن ضمير الإفراد في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب:٣٦]؛ حيث كان الأصل للضَّمير في البنية التقديرية ﴿مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ أن يكون مفردًا (مِنْ أَمْرِهِ) غير أن النَّسق القرآنيَّ آثر ضمير الجمع؛ فعاد الضَّمير على المعنى لا على اللَّفظ: "والحقُّ أنَّه لا مانع من ذلك على أن يكون المعنى ما كان للمؤمنين أن يكون لهم اختيار في شيء من أمورهم إذا قضى الله ورسوله لهم أمرًا "[(١)]؛ فضمير الجمع: ﴿لَهُمُ .... مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ أحال إلى المقصد الذي ترمي إليه الآية الكريمة وهو أنَّ الخطاب موجَّه للمؤمنين والمؤمنات كافَّة، خاصَّة إذا كان في سياق النَّفي؛ لذا تساءل الزَّمخشريُّ (ت٥٣٨هـ) بقوله: "فإن قلتَ: كان من حقِّ الضَّمير أن يُوحَّد كما نقول: ما جاءني من رجل ولا امرأة إلا كان من شأنه كذا. قلتُ: نعم، ولكنَّهما

(١) الألوسي، **روح المعاني**، ٢٣/٢٢.

وَقَعَا تحت النَّفي، فعَمَّا كلَّ مؤمن ومؤمنة، فرجع الضَّمير على المعنى لا على اللَّفظ"[١].

وفي مقام الوعد والوعيد والتَّخويف تستحضر صورة الإهلاك، والعذاب، والخذلان، وعدم التَّوفيق للمخالفين لأمر الله تعالى من قرى مكَّة وذراريها في قوله تعالى: ﴿**وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ**﴾ [الأعراف:٤]؛ فقد جاء ضمير الإفراد بالتَّأنيث في قوله: ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ على معنى ﴿كَمْ﴾؛ أي: قرى كثيرة أهلكناها[٢]، ثمَّ انتُقِل إلى ضمير الجمع مذكَّرًا في قوله: ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾، ولو جرى النَّصُّ على نسقه الأساس لقيل: (أو هي قائلة) إلَّا النَّصَّ آثر الجمع، أو على تقدير مضاف مع ضمير الإفراد، وتقدير المعنى: (كم من قرية أهلكنا أهلها أو فجاء أهلها)، (أو من أهل قرية)؛ ليكون النَّصُّ على نسق في التَّركيب واحد مع قوله:﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[٣].

والنَّسق النَّحوي والإجراء الدَّلالي لهذا النَّسق يتفقان بين كل حدثٍ ومتعلّقه في الآية الكريمة؛ فإذا كان الإهلاك موجَّهًا لقرى مكَّة وأهلها حملًا على المعنى، أو كان موجَّهًا للقرية فقط؛ لأنَّ القرية تتَّصف بالهلاك وهو الخراب[٤]، وتُهلك كما يهلك أهلها[٥] حملًا على اللَّفظ، كان إيثار الإفراد والتَّأنيث في ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾، وحيث كان القصد الحديث عن النَّوم (القيلولة) الذي هو من خواص الأحياء؛ كان إسناد قوله: ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ إلى الجمع أوفق سواء أ كان تقدير المحذوف

(١) الزمخشري، **الكشاف**، ٣/٥٤٠.
(٢) الألوسي، **روح المعاني**، ٨/٧٨.
(٣) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٦/٢٦٨.
(٤) الألوسي، **روح المعاني**، ٨/٧٩.
(٥) الزمخشري، **الكشاف**، ٢/٤٢٣.

الذي هو (الأهل) كما مرَّ قبل القرية أم قبل الضَّمير في ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾[1]؛ فلا فرق في المعنى؛ فقد "...أُجْرِيَ الضَّميران في قوله:﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ على الإفراد والتَّأنيث مراعاة للفظ ﴿قَرْيَةٍ﴾؛ ليحصل التَّماثل بين لفظ المعاد، ولفظ ضميره في كلام متَّصل القرب، ثمَّ أُجريت ضمائر القرية على صيغة الجمع في الجملة المفرَّعة عن الأولى في قوله: ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ﴾؛ لحصول الفصل بين الضَّمير، ولفظ معاده بجملة فيها ضمير معاده غير لفظ القرية، وهو ﴿بَأْسُنَا بَيَاتًا﴾؛ لأنَّ ﴿بَيَاتًا﴾ متحمِّل لضمير البأس؛ أي: مبيتًا لهم وانتقل منه إلى ضمير القرية باعتبار أهلها فقال: ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ. فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ﴾"[2].

وفي تغاير القراءات القرآنية نوع من الالتفات في إفراد (عبدنا وعبده) وجمعهما(٣). فيحتمل بذلك وجهين من المعنى من قوله ﷻ: ﴿وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُوْلِي الأَيْدِي وَالأَبْصَارِ﴾ [ص ٤٥]. و﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ [الزمر ٣٦].

فاحتملت قراءة التّوحيد في آية (ص) تخصيص الإفراد بإبراهيم عليه السلام فيكون هذا الوجه فيما يرى أبو علي وغيره «أنه اختصَّه بالإضافة على وجه التكرمة له، والاختصاص بالمنزلة الرفيعة، كما قيل في مكة: بيت الله، وكما اختُصَّ بالخلَّة في قوله: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾ [النساء ١٢٥] ومن قرأ (عبادنا) فلأن غير إبراهيم من الأنبياء قد أجرى عليه هذا الوصف، فجاء في عيسى: ﴿إِنْ هُوَ

(١) الزمخشري، **الكشاف**، ٤٢٣/٢.

(٢) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ١٩/٨.

(٣) أبو علي الفارسي، **الحجة**، ٣٢٩/٣، ٣٤١.

إِلاَّ عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ﴾ [الزخرف ٥٩]، وفي أيوب: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ [ص ٤٤]، وفي نوح: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء ٣]» (١).

ويتكئ أبو علي على السياق في آية الزمر؛ ليقوي قراءة الإفراد؛ إذ يقول: «حجة من قال: (عبده) فأفرد قوله: (ويخوفونك بالذين من دونه)، فكأن المعنى: أليس الله بكافيك وهم يخوِّفونك، ويقوِّي الإفراد قوله: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾ [الحجر ٩٥] ...» (٢).

ثانيًا– الالتفات من ضمير الإفراد إلى ضمير التَّثنية:

يمكن أن تستلهم هذه الصُّورة الإجرائيَّة للالتفات من ضمير الإفراد إلى ضمير التَّثنية من قوله تعالى: ﴿**قَالُوا أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ فِي الأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ**﴾[يونس:٧٨]؛ فقد حكى الله سبحانه في درج الحكاية الحوار بين ما قاله الطِّاغية فرعون وملؤه لموسى – عليه السلام– على أنَّه استئناف وقع جوابًا عمَّا قبله من كلامه – عليه السلام– على طريقة قوله تعالى لهم على لسان موسى – عليه السلام–: ﴿أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا وَلاَ يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ﴾[يونس:٧٧]، وكأنَّ الآية– محلِّ التَّحليل– وقعت جوابًا على تقدير: فماذا قالوا لموسى – عليه السلام– عندما قال لهم ما قال؛ فكان ردُّهم على هذا السُّؤال المقدَّر في بنية النَّصِّ بتوجيه الخطاب لموسى – عليه السلام – أولًا– بصيغة ضمير الإفراد في طرف الخطاب ﴿أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا﴾، ثمَّ انتقل الخطاب في تذييله إلى ضمير التَّثنية؛ ليكون الحديث موجهًا إلى موسى وهارون – عليهما السَّلام – في ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا﴾ و﴿وَمَا نَحْنُ لَكُمَا﴾؛ فكان"...تثنية الضَّمير في هذين الموضعين بعد إفراده فيما تقدَّم من المقامين باعتبار شمول الكبرياء لهما

(١) أبو علي الفارسي، **الحجة**، ٣٢٩/٣، ٣٤١.

(٢) أبو علي الفارسي، **الحجة**، ٣٢٩/٣، ٣٤١.

واستلزام التَّصديق لأحدهما التَّصديق للآخر، وأمَّا اللَّفت والمجيء له؛ فحيث كان من خصائص صاحب الشَّرعية أُسند إلى موسى – عليه السلام – خاصَّة..." [(١)]، وإذا كان حقَّ الكلام – تقديرًا – أن يُقال: (وَتَكُونَ لَكَ)، و(وَمَا نَحْنُ لَكَ) لغاية بلاغية وهي "المشافَّه لهم بالتَّوبيخ والإنكار تعظيمًا لأمر ما هو أحد سببي الإعراض معنى مبالغة في إغاظة موسى – عليه السلام – وإقناطه عن الإيمان بما جاء به"[(٢)]، ولمَّا كان تكذيبهما تكذيبًا لأحدهما بدليل قولهم: ﴿وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ﴾؛ كان توجيه الخطاب إليهما من باب إلحاق السُّوء بهما مجتمعَيْنِ، "وإنَّما واجهوا موسى بالخطاب لما تقدَّم من أنَّه الذي باشر الدَّعوة وأظهر المعجزة، ثمَّ أشركاه مع أخيه هارون في سوء ظنِّهم بهما في الغاية من عملهما"[(٣)].

وقد يكون التحول إلى ضمير التَّثنية؛ لإفادة الكثرة والمبالغة في الوصف في سياق تأنيب النَّفس وتهذيبها؛ إذ لحظ في قراءة (يَا حَسْرَتَى) [(٤)] من قوله تعالى: "﴿**أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ**﴾[الزمر:٥٦] أنَّ الأوجَه في قراءة التَّثنية "أن يكون ثنَّى الحسرة مبالغة، على نحو لبَّيك وسعديْك، وأقام بين ظهريهم وظهرانيهم على لغة بلحارث بن كعب مع إبقاء المثنَّى على الألف في الأحوال كلِّها، واختار ذلك صاحب الكشف وجوَّز أبوالفضل الرَّازيُّ أيضًا في كتابه (اللَّوامح)أن تكون التَّثنية على ظاهرها على تلك اللُّغة، والمراد حسرة فوت الجنَّة، وحسرة دخول النَّار، واعتبار التَّكثير أولى لكثرة حسراتهم يوم القيامة"[(٥)].

---

(١) أبو السعود، **إرشاد العقل السليم**، ١٦٩/٤.

(٢) الألوسي، **روح المعاني**، ٢٤٢/١١.

(٣) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ٢٥١/٣.

(٤) ابن الجزري، **النشر**، ٢٧١/٢.

(٥) الألوسي، **روح المعاني**، ١٧/٢٤.

وفي ظاهر قوله تعالى ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] أن يقول:(بَلْ يَدَهُ مَبْسُوطَةٌ) إلَّا أنَّ النَّصَّ آثر ضمير التَّثنية الذي يعدُّ عنصرًا ضاغطًا في بنية النَّصِّ لإثبات اليد لله تعالى ردًّا على اليهود الذين نسبوا البخل لله سبحانه، حيث إنَّ المعهود لديهم أنَّ العطاء يكون "... بإحدى اليدين وهي اليمين، وكان الغالب على اليهود لعنة الله عليهم اعتقاد الجسميَّة جاءت عباراتهم عن اليد الواحدة المألوف منها العطاء، فبيَّن الله تعالى كذبهم في الأمرين: في نسبة البخل إلى الله بأنَّ ذاته صفة الكرم المعبَّر عنها بالبسط، وفي إضافته إلى الواحدة تنزيلًا منهم على اعتقاد الجسميَّة، وذلك بأن أضافه إلى اليدين جميعًا؛ لأنَّ كلتا يديه يمين كما ورد في الحديث؛ تنبيهًا على نفي الجسميَّة؛ إذ لو كانت ثابتة جلَّ الله عنها لكانت إحدى اليدين يمينًا والأخرى شمالًا ضرورة، فلمَّا أثبت أنَّ كلتيهما يمين نفى الجسميَّة وأضاف الكرم إليهما لا كما يضاف في الشَّاهد إلى اليمنى خاصَّة؛ إذ الأخرى شمال وليست محلًّا للتَّكرُّم"[(١)].

وقد يستدعي ظاهر النظم القرآني لفظ الإفراد أو الجمع، ولكن بعض القراءات تعدل عن ذلك إلى التعبير بلفظ التثنية سواء أكان اسمًا ظاهرًا أم ضميرًا؛ وذلك لإبراز سر بلاغي ما، ربما – والله أعلم – لا نستطيع أن نستشرف منه إذا جرى الأسلوب على ظاهره.وآية ذلك أن يتعاقب ضمير الإفراد المقدر، والتثنية الظاهر على فاعل الفعل (جاءنا) [(٢)] من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ . وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ

(١) الزمخشري، **الكشاف**، ٣٥١/١.

(٢) أبو علي الفارسي، **الحجة**، ٣٧٧/٣.

وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ . حَتَّى إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ﴾ [الزخرف ٣٦ – ٣٨].

فقد جاء الفاعل فيها ضميرًا مستترًا للمفرد الغائب، وفي قراءة التثنية جاء الفاعل ضميرًا بارزًا متصلاً – ألف الاثنين – ولكل وجه من ذين الوجهين ما يعضده من السياق فيرى أبو علي أن حجة الإفراد: «قوله: قال: ﴿يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ﴾ [الزخرف ٣٨] فهو واحد، وحجة التثنية قوله: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ [الزخرف ٣٦] فقوله: (جَاءَنَا) على التثنية هو الكافر وقرينه هذا»[١] .

ويرى ابن خالويه أن التثنية تعني «الكافر وقرينه .... وذلك أن حكم المشركين ... في المصيبة والبلاء أن تخفَّ ذلك عليهما؛ ليسَلَّى بعض ببعض كما قالت الخنساء:

ولولا كثرةُ الباكين حولي على أحبابهم لقتلْتُ نَفسي

فقال الله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف ٣٩]، أما قراءة الإفراد فحجتها أن المخبر عنه أفرد بالخطاب في الدنيا وأقيمت عليه الحجة بتوجيه الرسول إليه، فاجترأ بالواحد عن الاثنين كما قال تعالى: ﴿لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة ٤]. والأصل: لَيُنْبَذَانِ في الحُطمة»[٢].

أي: هو وما له، فلما كان المخبر عنه هو المكلف بذاكر الرحمن، واتباع شرعه ومنهجه وِزْرَ ما اكتسب لا غَرْوَ خَصَّته قراءة الإفراد بعود الضمير إليه وحده؛ لأنه مَحَطُّ الفائدة من سياق الآية، وإن كان هو وقرينه مشتركين في الجزاء.

(١) أبو علي الفارسي، **الحجة**، ٣٧٧/٣.

(٢) ابن خالويه، **إعراب القراءات السبع**، ٢٩٧/٢.

ثالثًا– الالتفات من ضمير التَّثنية إلى ضمير الإفراد:

إذا كان النَّصُّ القرآني قد آثر في بعض السِّياقات الانتقال من ضمير الإفراد إلى ضمير التَّثنية إلَّا أنَّه– هنا– آثر المغايرة من التَّثنية إلى الإفراد لعلَّة بلاغية قد لا يتحملُّها النَّصُّ؛ إذ آثر ضمير التَّثنية عند تذييل الكلام، ويتردَّد ذلك في إسناد الفعل ﴿تَشْقَى﴾ إلى الضَّمير المفرد الذي يعود على آدم – عليه السلام – عند تذييله بعد أن كان الضَّمير على هيئة التَّثنية الذي يقتضيه الظَّاهر من سياق ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا﴾ من قوله تعالى: ﴿**فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الجَنَّةِ فَتَشْقَى**﴾ [طه:١١٧]، ولو جرى على النَّسق الأوَّل لقال: (فتشقيا)؛ فلمَّا كان الإخراج موجهًا للزَّوجين كان إيثار ضمير التَّثنية في ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا﴾، وحيث كان القصد الحديث عن الشَّقاء الذي هو من خواصِّ الرِّجال، وأنَّ شقاءها ضمن شقائه كما أنَّ في ضمن سعادته سعادتها، وأنَّ الشَّقاء مرتبط بالتَّعب في طلب القوت؛ وذلك للرَّجل دون المرأة(١) كان إسناد قوله: ﴿فَتَشْقَى﴾ إلى الإفراد؛ ليحصل التَّماثل بين لفظ الإخراج ولفظ ضميره، وكذلك لفظ الشَّقاء ولفظ ضميره في الجملة المذيَّلة عن الأولى، "لمَّا نصَّ سبحانه على شركتها له في الإخراج فكان من المعلوم شركتها له في آثاره، وكانت المرأة تابعة للرَّجل؛ فكان هو المخصوص في هذه الدَّار بالكلِّ في الكدِّ والسَّعي، والذَّبِّ والرَّعي، وكان أغلب تعبه في أمر المرأة أفرد بالتَّحذير من التَّعب لذلك وعدًا لتعبها بالنِّسبة إلى تعبه عدمًا، وتعريفًا بأنَّ أمرها بيده، وهو إن تصلب قادها إلى الخير، وإلَّا قادته إلى الضَّير، وعبَّر عن التَّعب بالشَّقاء زيادة في التَّحذير منه؛

(١) الرازي، **التفسير الكبير**، ٢٦٣/٦.

فقال: ﴿فَتَشْقَى﴾؛ أي: فتتعب، ولم يرد شقاوة الآخرة؛ لأنَّه لو أرادها ما دخل الجنَّة بعد ذلك؛ لأنَّ الكلام المقدَّر بعد الفاء خبر، والخبر لا يخلف"(١).

ومن صور الالتفات قوله تعالى مخاطبًا موسى-عليه السلام- بضمير التَّثنية في ﴿ **إِنَّا رَسُولَا**﴾ **من قوله تعالى: ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ**﴾ [طه:٤٧] في سياق الحكاية للخطاب الحجاجي بين موسى- عليه السلام - وفرعون غير أنَّ النظم القرآنيَّ آثر الإفراد في ﴿إِنَّا رَسُولُ﴾ والاسم الظَّاهر من باب ضمير الغائب(٢) في موطن [الشعراء:١٦]، ومقام القصَّة واحد وذلك في قوله سبحانه: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ العَالَمِينَ﴾، وكان حق التقدير البنائي للجملة في الآية أن يقول: (إِنَّا رَسُولَا) لظاهر ما تقدَّمه من قوله تعالى: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا﴾، ولظاهر سياق آية [طه:٤٧] بضمير التَّثنية.

ويمكن القول: إن صيغة (فَعُول) صفة مشبَّهة بمعنى (مُفعَل)، أي: مُرسَل يُستعمل للواحد والاثنين والجمع والمذكَّر والمؤنَّث، والأصل فيه مطابقة موصوفه كما جاءت به آية [طه:٤٧] ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾، ويجوز أن يجري مجرى المصدر؛ فلا يطابق، وبه جاءت آية [الشعراء:١٦]؛ ﴿فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ العَالَمِينَ﴾؛ "...وهو يخاطب اثنين بقوله: ﴿فَقُولَا﴾؛ لأنَّه أراد به المصدر من أرسلتُ، يقال: أرسلتُ رسالة ورسولًا"(٣) فالاعتلال المعجميُّ لتوحيد (الرَّسول) بناء على أنَّه أُخرج مخرج المصدر في صلاحيَّته للعدد والنَّوع تذكيرًا وتأنيثًا بلفظه. يقول الشَّاعر(٤) :

لَقَدْ كَذَبَ الْوَاشُونَ مَا فُهْتُ عِنْدَهُمْ بِسِرٍّ وَلَا أَرْسَلْتُهُم بِرَسُولِ

(١) البقاعي، **النظم**، ٥٢/٥.

(٢) يعقوب المغربي، **مواهب المفتاح**، ٤٦٢/١.

(٣) ابن جرير، **جامع البيان**، ٥٥٤/١٧.

(٤) **ديوان كثير عزة**، ص١١٠.

وأظهر منه قوله الشَّاعر[١] :

أَلَا مَـــنْ مُبَـــلّغْ عَـــنِّي خُـــفَافًا رَسُـــولًا بَيْـــتُ أَهْـــلِكَ مُنْتَهَـــاهَا

يعني بقوله: (رسولًا) رسالة؛ فأنَّث لذلك بالهاء.

لذا تساءل الزَّمخشريُ (ت٥٣٨هـ): "هلَّا ثُنِّي الرَّسول كما ثُنِّي في قوله:﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾؟ قلتُ: الرَّسول يكون بمعنى المرسِل، وبمعنى الرِّسالة، فجعل ثمَّ بمعنى المرسِل فلم يكن بدٌّ من تثنيته، وجعل ههنا بمعنى الرِّسالة؛ فجاز التَّسوية فيه – إذا وصف فيه – بين الواحد والتَّثنية والجمع، كما يفعل بالصِّفة وبالمصادر ... ويجوز أن يوحَّد؛ لأنَّ حكمهما لتساندهما واتِّفاقهما على شريعة واحدة، واتِّحادهما لذلك وللإخوة كان حكمًا واحدًا، فكأنَّهما رسول واحد..."[٢].

وفي [يونس ٧٨] ﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ فِي الأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ﴾ حيث كان الخطاب من فرعون وملأه موجهًا لموسى عليه الصلاة والسلام بصيغة الإفراد، ثم انتقل الخطاب إلى التثنية؛ ليكون الكلام موجهًا إلى موسى وهارون.

يقول أبو السعود: «وتثنية الضمير في هذين الموضعين بعد إفراده فيما تقدم من المقامين باعتبار شمول الكبرياء لهما عليهما السلام واستلزام التصديق لأحدهما التصديق للآخر، وأما اللفت والمجيء له، فحيث كانا من خصائص صاحب الشريعة أسند إلى موسى عليه السلام خاصة»[٣].

(١) ابن الشجري، **الأمالي**، ١٣٣/١.

(٢) الزمخشري، **الكشاف**، ٣٨٣/٤.

(٣) الزمخشري، **الكشاف**، ٣٥١/١.

وهذا ابن عاشور يلمح لهذا التحول في التركيب أو العدول بقوله: «وإنما واجهوا موسى بالخطاب لما تقدم من أنه الذي باشر الدعوة وأظهر المعجزة ثم أشركاه مع أخيه هارون في سوء ظنهم بهما في الغاية من عملهما»[(١)].

رابعًا- الالتفات من ضمير التَّثنية إلى ضمير الجمع:

يتردد هذا في سياق قوله تعالى: ﴿**ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ**﴾ [النحل:٧٥]؛ فقد جاء الضَّمير في بنية الفعل مترِدّدًا بين الجمع والتَّثنية (يَسْتَوُونَ، يَسْتَوُيانِ) إلَّا أنَّ السِّياق القرآنيَّ آثر ضمير الجمع ظاهرًا؛ وذلك لإبراز غاية بلاغية، ربما لا تتَّضح إذا جرى الأسلوب على ظاهره. فـ"جمع الضَّمير، وإن تقدَّمه اثنان وكان الظَّاهر – يستويان– للإيذان بأنَّ المراد بما ذكر من اتَّصف بالأوصاف المذكورة من الجنسين المذكورين لا فردان معيَّنان منهما"[(٢)]؛ أي: الأحرار والعبيد[(٣)]، أو العبد المملوك والأغنياء[(٤)]، حملًا على المعنى؛ حيث التفت من الفعل مُسندًا إلى ألف الاثنين (يستويان) إلى الفعل مُسندًا إلى واو الجماعة ﴿يَسْتَوُونَ﴾، وفي سياق الآية تنبيه المخاطب لشأن التَّوحيد بنوعيه وهي أشد الدَّلالات التي تقرِّر توحيد الله تعالى تأكيدًا، وتثبت عدم الإشراك به، وإثبات توحيده في ربوبيَّته خلقًا ورزقًا وتدبيرًا؛ فجملة:﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا﴾ استئنافيَّة استئنافًا بيانيًّا غير منبتِّ الصِّلة عن الآية اللَّاحقة، وهي قوله سبحانه: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِعُونَ﴾[النحل:٧٣]؛ فقد كانت عقب ذكر الله تعالى وزجره لهم أن

(١) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ٢٥١/٣.

(٢) الزمخشري، **الكشاف**، ٣٥١/١.

(٣) الألوسي: **روح المعاني**، ١٩٥/١٤، وأبو السعود، **إرشاد العقل**، ١٢٩/٤.

(٤) أبو حيان، **البحر**، ٥٠٣/٥.

يشبِّهوا الخلق بربِّهم أو أن يشبِّهوا الله بخلقه بتمثيل حالهم بحال من مثَّل عبدًا بسيِّده في الإنفاق فشبَّه حال ما يعبدونه من دون الله من أصنامهم المعبودة في العجز عن كسب الرِّزق بالمملوك الذي لا يقدر على التَّصرُّف في شأنه ولا يملك مالًا، وشبَّه عمل الله سبحانه وشأنه ورزقه إيَّاهم بحال الرَّجل الغنيِّ المالك لأمر نفسه إنفاقًا أو إمساكًا، ومعرفة الحالين المشبَّهَيْنِ يدلُّ عليه المقام وقرائن الأحوال، والمقصود هو نفي المماثلة بين سياق الحالتين؛ فكيف يزعمون ظلمًا وعدوانًا مماثلة ما يعبدونه من الأصنام لله سبحانه في الألوهيَّة.

ومنه قوله تعالى:﴿**هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ**...﴾[الحج:١٩] **في سياق الوعد والوعيد يوم القيامة فقد آثر القرآن ضمير الجماعة:﴿اخْتَصَمُوا﴾ حملًا على المعنى دون اللَّفظ بالتَّثنية: (اخْتَصَمَا) المناسب لظاهر النَّصِّ**؛ لأنَّ "الخصم صفة وُصِفَ بها الفوج أو الفريق فكأنَّه قيل: هذان فوجان أو فريقان مُختصمان، وقوله:﴿هَذَانِ﴾ للَّفظ، و ﴿اخْتَصَمُوا﴾ للمعنى، كقوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ...﴾[محمد:١٦]، ولو قيل:(هؤلاء خصمان، أو اختصما) جاز، يُراد المؤمنون والكافرون..."، [(١)] وقد ذكر الله تعالى سابقًا فريقين: فريق المؤمنين، وفريقًا يضمُّ خمس طوائف ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالمَجُوسَ والَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّه يَفْصِلُ بَيْنَهُم يَوْمَ القِيَامَةِ إِنَّ اللَّه عَلَى كُلِّ شَيءٍ شَهِيدٍ﴾[الحج:١٧]؛ فناسبت الآية التَّثنية اللَّاحقة ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ﴾؛ لتشير إلى قضاء الله تعالى بين المؤمنين والفرق الخمس بإثابة الأوَّل، وعقاب الثَّاني، وهذه الإشارة لطرفي الخطاب في الآية لإزاحة ما يتبادر إلى ذهن المخاطَب من الوهم الدَّلاليِّ من كون الخصام بين كلِّ واحدة من الفرق

(١) الزمخشري، **الكشاف**، ١٨٣/٤.

السِّت[1]، وكان مرجع الجمع ﴿اخْتَصَمُوا﴾ على هذه الفرق وسياق حالها في الحياة الدُّنيا من التَّفرُّق والتَّشرذم واختلاف المذاهب في الذَّات الإلهيَّة، ثم ذُيِّلت سياق الآية ببيان حال الفريقين من أهل السَّعادة، وأهل الشَّقاوة مؤمنين وكافرين يوم القيامة، الفريق الأوَّل- ﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِّعَتْ لَهُم ثِيَابٌ مِنْ نَارٍ يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ رُؤُسِهِمُ الحَمِيمُ. يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِم وَالجُلُودُ. وَلَهُم مَقَامِعُ مِنْ حَدِيدٍ﴾ [الحج:١٩، ٢٠، ٢١]، والفريق الثَّاني- ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾[الحج:٢٣]؛ فناسب ضمير التَّثنية لفظًا، وضمير الجمع معنى لسياق الحال حبكًا للنَّصّ وانسجامًا للمعنى.

ومن هذا الوادي الالتفات بين التثنية والجمع في(أخويكم) الحجة، ج٣ص٤١٢ من قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات ١٠].

فيرى أبو علي الفارسي أن التثنية ههنا قد وقعت موقع الجمع «فإن قلت: فلم لا يكون قول ابن عامر: (فَأَصْلِحُوا بَيْنَ إِخْوَتِكُم) أرجح من قول من قال: (أخويكم)؛ لأن المراد هنا الجمع وليس التثنية، وقد يوضع الجمع القليل من موضع الكثير، نحو: الأقدام والأرسان، والتثنية ليست كالجمع في هذا؟ قيل: إن التثنية قد تقع موقع الكثرة في نحو ما حكاه من قولهم: لا يدين بِهَا لَكَ ليس يريد نفي قوتين اثنتين إنما يريد الكثرة، كذلك قولهم: لَبَّيكَ ... وكذلك قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة ٦٤] يريد: بل نعمتاه!، وليس هذه النعم بنعمتين اثنتين، إنما يراد نعم الدنيا ونعم الآخرة، فكذلك قوله: (فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أخويكم) يراد به

(١) أبو السعود، إرش**اد العقل**، ١٠١/٦.

الطائفتان والفريقان، ونحوهما مما يكون كثرة، وإن كان اللفظ لفظة التثنية، كما أن لفظ ما ذكرنا لفظ التثنية والمراد به الكثرة والعموم ...»[١].

وكذلك رأى ابن خالويه أن قراءة الجمع ردٌّ على معنى الطائفتين، وأن قراءة التثنية ردٌّ على لفظ الطائفتين، فهو مثنى لفظًا جمع معنى[٢] .

ويتساءل الزمخشري: «فإن قلت: فلم خُصَّ الاثنان بالذكر دون الجمع؟ قلت: لأن أقل من تبع بينهم الشقاق اثنان، فإذا لزمت المصالحة بين الأقل كانت بين الأكثر ألزم؛ لأن الفساد في شقاق الجمع أكثر منه شقاق الاثنين»[٣] .

ويتفق أبو حيان البحر المحيط، (ج٨ص١١١)مع الزمخشري في العلة الغائية بتخصيص الاثنين بالذكر دون الجمع. ورأى الطبرسي أن معنى الاثنين يأتي على الجمع؛ لأن تأويله بين كل أخوين[٤] .

وبالجملة فإنَّ المخاطَب في سياق آيات الالتفات يمثِّل الركيزة الثَّانية من ركائز النَّصّ القرآنيّ، وهي ركيزة هامَّة في تشكيل البِنَى الدَّاخليَّة للنَّصّ، وإقامة دعائمه الدَّلاليَّة؛ لذا لم يكن التَّحوُّل في البنية من الغائب إلى المخاطَب والعكس، أو من الإفراد إلى التثنية، وكذلك الجمع تطرية له وتنشيطًا لذهنه؛ بل إنَّه لم يخل من غرض بلاغي؛ فليس ينبغي أن يُقتصر في ذكر علَّة الالتفات من التحول في الخطاب على أنَّه ضرب من الاتِّساع في اللُّغة؛ لانتقاله من لفظٍ إلى لفظٍ.

(١) أبو علي الفارسي، **الحجة**، ٤١٢/٣.

(٢) ابن خالويه، **إعراب القراءات السبع**، ٢٩٧/٢.

(٣) الزمخشري، **الكشاف**، ٣٦٦/٤.

(٤) الطبرسي، **مجمع البيان**، ١٣٣/٢٦.

الخاتمة

أكد هذا البحث **ظاهرةُ الالتفاتِ وأثرُها في تحوُّلاتِ الدَّلالة** بالكشف عن تلك الصُّور التي لا حصر لها من التنويعات الأسلوبية، وما تؤدي إليه من الانتقالات الدَّلاليَّة نتيجة مراعاتها قرائن السياق في استعمال القرآن الكريم، وإبراز وظيفتها في بناء الدلالة لبيان بلاغة القرآن الكريم في تلك الظاهرة اعتمادًا على العديد من العناصر في بناء النص القرآني العزيز؛ ومنها: **أولاً**- التنويع بـ **(الضَّمير)**؛ فالمغايرة في بنية النَّص القرآني عن طريق التنويع بالضمائر طريقة من طرق العرب في نظم الكلام وصياغته، وما هي إلا وسيلة من وسائل كثيرة لإنتاج المعنى بأبلغ عبارة، وأدقِّ تركيب، وقد وقع هذا عن طريق **الالتفات بضمائر (الخطاب، والتَّكلُّم، والغائب)؛ وذلك من خلال ما يأتي:**

١- **التَّحوُّل من ضمير الغائب إلى ضمير الخطاب:** فيأتي التَّحوُّل إلى الخطاب ليشدَّ أذن السَّامع ويطريها، وليقضي مقامًا دلاليًّا، ومن هنا كان التحول بضمير الخطاب رُبَّما لا يتَّضح تمام الوضوح إذا جرى الأسلوب على النسق الشَّكلي فيكون التحول هو المحور الذي يرتكز عليه النَّصُّ في تماسكه؛ إذ في التحول يكمن السِّرُّ، وإليه يكون القصد، ونلحظ ذلك في التَّحول من الغائب إلى الخطاب من قوله تعالى:﴿**الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُوْلَئِكَ هُمُ الخَاسِرُونَ.كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾[البقرة:٢٨،٢٧]، فضمير الخطاب مهَّد لهم بوضع حقائق لا يستطيعون إنكارها، وهي إيجادهم من العدم ثمَّ موتهم، ثمَّ إحياؤهم مرَّة أخرى؛ لذا كانت النُّقلة الأسلوبيَّة إلى المواجهة بالخطاب في بنية النَّصِّ مبنيَّة على إيراد ما عُدِّدَ من قبائحهم السَّابقة لتزايد السَّخط الموجب للمشافهة بالتَّوبيخ والتَّقريع.

٢- **التحول من ضمير الخطاب إلى ضمير الغائب:** فيعمد الالتفات من الخطاب إلى الغائب لإظهار الرِّفق واللُّطف بالمخاطَب، وكأنَّه في هذا السِّياق لا يعنيه خطاب التَّحذير إلا على سبيل الرَّمز والإشارة. كما في قراءة﴿تُحِبُّونَ وَتَذَرُونَ﴾ بـ (الياء) من قوله تعالى:﴿**كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ. وَتَذَرُونَ الْآخِرَةَ. وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ. إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ. وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ. تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ**﴾ [القيامة: ١٦-٢١] حيث التفت إلى خطاب الغائب؛ لأنَّه أبلغ من حيث إنَّ فيها التفاتًا وإخراجًا له- عليه الصَّلاة والسَّلام- من صريح الخطاب بحبِّ العاجلة مُضمَّنًا طرفًا من التَّوبيخ على سبيل الرَّمز لطفًا منه جلَّ شأنه في شأنه- ﷻ-.

٣- **الانتقال من ضمير الغائب إلى ضمير التَّكلُّم:** فالالتفات بين الضمائر في النَّص القرآني مع وجود علاقات دلاليَّة رابطة بينها يرصد استمراريَّة الدَّلالة البلاغيَّة من الغائب إلى التَّكلُّم، وعادة العرب أن يأخذوا الكلام من كلِّ مأخذ ويجتلبوا المعاني من كلِّ مجتلب وأن يتلاعبوا بالكلام على وجوه من الصِّحة ؛ فكان الالتفات من ضمير الغائب إلى التَّكلُّم باستخدام نون العظمة لبيان مزيدٍ من الاختصاص للذَّات العُليا، يتردَّد هذا في قوله تعالى:﴿**أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا**﴾ [النَّمل:٦٠]؛ إذ كان الالتفات دالًا على اختصاصه بذلك، وأنَّه لم ينبت تلك الحدائق المختلفة الأصناف والألوان، والطُّعوم، والرَّوائح بماء واحد إلَّا هو سبحانه ﴿مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا﴾. ولمَّا كان خلق السَّماوات والأرض وإنزال الماء من السَّماء لا شبهة للعاقل في أنَّ ذلك لا يكون إلَّا بالله، وكان الإنبات ممَّا قد يتسبَّب فيه الإنسان بالبذر والسُّقي والتَّهيئة ويسوغ لفاعل السَّبب نسبة فعل المسبب إليه بَيَّنَ تعالى اختصاصه بذلك بطريق الالتفات وتأكيد ذلك بقوله: ﴿ما

كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا﴾، ألا ترى أنَّ المتسبِّب لذلك قد لا يأتي على وفق مراده! ولو أتى فهو جاهل بطبعه، ومقداره، وكيفيَّته، فكيف يكون فاعلًا له.

كما وقع هذا التنويع **ثانيًا- عن طريق الالتفات بضمائر النَّوع (المذكر، والمؤنث)**؛ إذ تميل العربيَّة في نحوها وبلاغتها إلى استعمال ضمائر التَّذكير والتَّأنيث لبيان معنى مضمر يخفى على المخاطب إذا جرى الأسلوب على الظَّاهر؛ فقد وقع تأنيث الفعل وتذكيره على اللَّفظ مرَّة، وعلى المعنى مرَّة أخرى، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ﴾ [الأنعام:٦٦]، ولم يقل: (كَذَّبَتْ)، ولو قيلت لكان صوابًا، كما قال: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الشعراء:١٠٥]، و﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ﴾[الشعراء:١٦٠]، وقد تكشف هذا الأمر للدراسة على النحو الآتي:

١- **الالتفات من ضمير المؤنَّث إلى ضمير المذكَّر**: فقد جاء هذا علي – سبيل المثال- العدول من التأنيث إلى التذكير في قوله تعالى:﴿**مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلاَ مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلاَ مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾[فاطر:٢]؛ إذ تساءل الزَّمخشريُّ (ت٥٣٨هـ) عن علته؛ إذ قال :فإن قلت: لِمَ أنَّثَ الضَّمير أوَّلًا، ثمَّ ذَكَّرَ آخرًا؟ وهو راجع- في الحالين- إلى الاسم المتضمِّن معنى الشَّرط؟ قلت: هما لغتان: الحمل على المعنى وعلى اللَّفظ، والمتكلِّم على الخِيرة فيهما؛ فَأَنَّثَ على معنى الرَّحمة، وذَكَّرَ على أنَّ لفظ المرجوع إليه لا تأنيث فيه؛ ولأنَّ الأوَّل فسَّر بالرَّحمة؛ فحسن إتباع الضَّمير التَّفسير، ولم يفسِّر الثَّاني فترك على أصل التَّذكير، وقُرِئَ ﴿فَلَا مُرْسِلَ لَهَا﴾؛ فإن قلت: لابدَّ للثَّاني من تفسير؛ فما تفسيره؟ قلت: يحتمل أن يكون تفسيره مثل تفسير الأوَّل، ولكنَّه تُرِكَ لدلالته عليه، وأن يكون مطلقًا في كلِّ ما يمسكه من غضبه ورحمته، وإنَّما فُسِّر الأوَّل دون الثَّاني للدَّلالة على أنَّ رحمته سبقت غضبه.

٢- **الالتفات من ضمير المذكَّر إلى ضمير المؤنَّث:** فإنه من شيمة العرب في الالتفات والتنويع الأسلوبي بين الألفاظ أن تكون لها غاية دلالية لمعانٍ يرمي إليها النَّصُّ، كما في عود الضَّمير مذكَّرًا ومؤنَّثًا إلى لفظ ﴿نِعْمَة﴾ من قوله تعالى:﴿**فَإِذَا مَسَّ الإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ**﴾[الزمر:٤٩]؛ إذ آثر النَّظم القرآنيُّ تذكير الضَّمير في ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُ﴾ ليعود على اللَّفظ المؤنَّث ﴿نِعْمَة﴾، ثمَّ انتقل إلى تأنيثه في﴿بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ﴾ ولو جرى النَّسق اللفظي لكان التَّقدير: إنَّما أوتيتها على علم، وقد تساءل الزَّمخشريُّ (ت٥٣٨هـ) عن علَّة التغاير في بنية الآية؛ حيث قال: ...فإن قلتَ: لِمَ ذُكِّرَ الضَّمير في ﴿أُوتِيتُهُ﴾ وهو للنِّعمة؟ قلت: ذهابًا به إلى المعنى؛ لأنَّ في قوله: ﴿نِعْمَةً مِنَّا﴾ شيئًا ما من النِّعم وقسمًا منه؛ فإن قلت: كيف ذكَّر الضَّمير ثمَّ أنَّثه؟ قلتُ: حملًا على المعنى أوَّلًا، وعلى اللَّفظ آخرًا؛ ولأنَّ الخبر لمَّا كان مؤنَّثًا أعني ﴿فِتْنَة﴾: ساغ تأنيث المبتدأ لأجله؛ لأنَّه في معناه، كقولهم: ما جاءت حاجتك.

وقد وقع هذا التنويع **ثالثًا- عن طريق الالتفات بضمير العدد (إفرادًا، وتثنية، وجمعًا):** فتُعدُّ الضَّمائر عناصر لفظيَّة ودلاليَّة من شأنها أن تثير المخاطب، وتستدعي انتباهه؛ حيث تعتمد في استعمالها وتنوعها في السياق الواحد على عنصر المباغتة والمفاجأة؛ لأنَّ هذا التحول يذهب بالمخاطَب كلَّ مذهب، حين يأخذ البناء النَّصي مسارب مختلفة في نسقه الظَّاهريّ لإنتاج دلالة يستلهمها المخاطَب بناء على الخلفية المشتركة بينه وبين المتكلِّم، وقد ظهر هذا الإجراء في الانتقال الدَّلاليّ بالمغايرة بين الإفراد، والتَّثنية، والجمع في البنية الظَّاهريَّة للنَّص القرآني على النحو الآتي:

١- **الالتفات من ضمير الإفراد إلى ضمير الجمع:** فقد آثر النَّظم القرآني ضمير الجمع التفاتًا عن ضمير الإفراد في قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ**

مُؤْمِنَـةٍ إِذَا قَضَـى اللَّهُ وَرَسُـولُهُ أَمْـرًا أَنْ يَكُـونَ لَـهُـمُ الْخِيَـرَةُ مِـنْ أَمْـرِهِمْ وَمَـنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلًا مُبِينًا﴾[الأحزاب:٣٦]؛ حيث كان الأصل للضَّمير في البنية التقديرية ﴿مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ أن يكون مفردًا (مِنْ أَمْرِهِ) غير أن النَّسق القرآنيَّ آثر ضمير الجمع؛ فعاد الضَّمير على المعنى لا على اللَّفظ، والحقُّ أنَّه لا مانع من ذلك على أن يكون المعنى ما كان للمؤمنين أن يكون لهم اختيار في شيء من أمورهم إذا قضى الله ورسوله لهم أمرًا؛ فضمير الجمع: ﴿لَهُمُ .... مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ أحال إلى المقصد الذي ترمي إليه الآية الكريمة، وهو: أنَّ الخطاب موجَّه للمؤمنين والمؤمنات كافَّة، خاصَّة إذا كان في سياق النَّفي؛ لذا تساءل الزَّمخشريُّ (ت٥٣٨هـ) بقوله: فإن قلتَ: كان من حقِّ الضَّمير أن يُوحَّد كما نقول: ما جاءني من رجل ولا امرأة إلا كان من شأنه كذا، قلتُ: نعم، ولكنَّهما وَقَعَا تحت النَّفي؛ فعَمَّا كلَّ مؤمن ومؤمنة، فرجع الضَّمير على المعنى لا على اللَّفظ.

٢- **الالتفات من ضمير الإفراد إلى ضمير التَّثنية:** وقد استلهم البحث هذه الصُّورة الإجرائيَّة للالتفات من ضمير الإفراد إلى ضمير التَّثنية من قوله تعالى: ﴿**قَالُوا أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ فِي الأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ**﴾[يونس:٧٨]؛ فقد حكى الله سبحانه في درج الحكاية الحوار بين ما قاله الطَّاغية فرعون وملؤه لموسى – عليه السلام – على أنَّه استئناف وقع جوابًا عمَّا قبله من كلامه – عليه السلام – على طريقة قوله تعالى لهم على لسان موسى – عليه السلام –:﴿أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا وَلاَ يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ﴾[يونس:٧٧]، وكأنَّ آيتنا محلِّ التَّحليل وقعت جوابًا على تقدير: فماذا قالوا لموسى – عليه السلام – عندما قال لهم ما قال؛ فكان ردُّهم على هذا السُّؤال المقدَّر في بنية النَّصِّ بتوجيه الخطاب لموسى – عليه السلام – أولًا– بصيغة ضمير الإفراد في طرف الخطاب ﴿أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا﴾، ثمَّ انتقل الخطاب في تذييله إلى ضمير التَّثنية؛ ليكون الحديث موجهًا إلى موسى

وهارون – عليهما السَّلام – في ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا﴾ و﴿وَمَا نَحْنُ لَكُمَا﴾؛ فكان أمر تثنية الضَّمير في هذين الموضعين بعد إفراده– فيما تقدَّم من المقامين– باعتبار شمول الكبرياء لهما، واستلزام التَّصديق لأحدهما التَّصديق للآخر، وأمَّا اللَّفت والمجيء له فحيث كان من خصائص صاحب الشَّرعية أُسند إلى موسى – عليه السلام – خاصَّة.

٣- **الالتفات من ضمير التَّثنية إلى ضمير الإفراد:** فقد آثر الحق – جل وعلا– أسلوب المغايرة من التَّثنية إلى الإفراد لعلَّة بلاغية عند تذييل الكلام، ويتردَّد ذلك في إسناد الفعل ﴿تَشْقَى﴾ إلى الضَّمير المفرد الذي يعود على آدم – عليه السلام– عند تذييله بعد أن كان الضَّمير على هيئة التَّثنية الذي يقتضيه الظَّاهر من سياق ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا﴾ من قوله تعالى ﴿**فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى**﴾ [طه:١١٧] ولو جرى على النَّسق الأوَّل لقال: (فتشقيا)؛ فلمَّا كان الإخراج موجهًا للزَّوجين كان إيثار ضمير التَّثنية في ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا﴾؛ إذ كان القصد الحديث عن الشَّقاء الذي هو من خواصِّ الرِّجال، وأنَّ شقاءها ضمن شقائه كما أنَّ في ضمن سعادته سعادتها، وأنَّ الشَّقاء مرتبط بالتَّعب في طلب القوت؛ وذلك للرَّجل دون المرأة، وكان إسناد قوله: ﴿فَتَشْقَى﴾ إلى الإفراد؛ ليحصل التَّماثل بين لفظ الإخراج ولفظ ضميره، وكذلك لفظ الشَّقاء ولفظ ضميره في الجملة المذيَّلة عن الأولى.

٤- **الالتفات من ضمير التَّثنية إلى ضمير الجمع:** وقد تردد هذا في سياق قوله تعالى: ﴿**ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ**﴾[النحل:٧٥]؛ فقد جاء الضَّمير في بنية الفعل متردِّدًا بين الجمع والتَّثنية (يَسْتَوُونَ، يَسْتَوُيانِ) إلَّا أنَّ السِّياق القرآنيَّ آثر ضمير الجمع ظاهرًا؛ وذلك لإبراز غاية بلاغية، ربما لا تتَّضح إذا جرى الأسلوب على ظاهره؛

فجمع الضَّمير وإن تقدَّمه اثنان وكان الظَّاهر – يستويان– للإيذان بأنَّ المراد بما ذكر من اتَّصف بالأوصاف المذكورة من الجنسين المذكورين لا فردان معيَّنان منهما؛ أي: الأحرار والعبيد، أو العبد المملوك والأغنياء حملًا على المعنى؛ حيث التفت من الفعل مُسندًا إلى ألف الاثنين (يستويان) إلى الفعل مُسندًا إلى واو الجماعة ﴿يَسْتَوُونَ﴾.

وبالجملة فإنَّ المخاطَب في سياق آيات الالتفات يمثِّل الركيزة الثَّانية من ركائز النَّصّ القرآنيّ، وهي ركيزة هامَّة في تشكيل البِنَى الدَّاخليَّة للنَّصّ، وإقامة دعائمه الدَّلاليَّة؛ لذا لم يكن التَّحوُّل في البنية من الغائب إلى المخاطَب والعكس أو من الإفراد إلى التثنية وكذلك الجمع تطرية له وتنشيطًا لذهنه؛ بل إنَّه لم يخل من غرض بلاغي. فليس ينبغي أن يُقتصر في ذكر علَّة الالتفات من التحول في الخطاب على أنَّه ضرب من الاتِّساع في اللُّغة لانتقاله من لفظٍ إلى لفظٍ، ولكن هذه التنويعات الأسلوبية وراءها دلالات مكتسبة من قرائن السياق، هذا ولله تعالي الحمد والمنة.

أهم المصادر والمراجع

١- الأزهر الزناد، **نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصًا**، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، المكتب الثقافي العربي، ١٩٩١م.

٢- الألوسي، شهاب الدين أبو الثناء محمود الحسيني، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، د.ط، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، د.ت.

٣- البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، **معالم التنزيل (تفسير البغوي)**، تحقيق: محمد النمر وصاحبيه، د. ط، الرياض، السعودية، دار طيبة، ١٤١١هـ.

٤- البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن بن أبي بكر، **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

٥- الجرجاني، أبوبكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني النحوي، **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، د. ط، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، ١٩٧٤م.

٦- ابن جرير، أبو جعفر بن يزيد بن محمد الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)**، تحقيق: عبدالمحسن التركي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار هجر، ١٤٢٢هـ،٢٠٠١م.

٧- ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي: **النشر في القراءات العشر**، تصحيح ومراجعة: محمد الضباع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٨- ابن الزبير، أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي، **ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظي من آي التنزيل**، تحقيق: سعيد الفلاح، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٣م.

٩- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرآن والإيضاح منها**، تحقيق: على النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، مصر، مطبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٨٦هـ.

١٠-حازم القرطاجني، أبو الحسن حازم بن محمد بن حازم، **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**، تحقيق: محمد الحبيب، الطبعة الأولى، تونس، دار الكتب الشرقية، ١٩٦٦م.

١١-أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، **البحر المحيط**، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض وآخرين، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

١٢-الرازي، أبوعبد الله فخرالدين محمد بن عمر بن الحسين، **التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)**، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الفكر، د.ت.

١٣-الزمخشري، جارالله محمود بن عمر أبو القاسم، **الكشاف عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ضبطه: مصطفى حسين، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي،١٤٠٧هـ.

١٤- سعد مصلوح، **نحو أجرومية للنص الشعري دراسة في قصيدة جاهلية**، مجلة فصول، ج (١٠)، العددان (٢،١)، القاهرة، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩١م.

١٥-أبو السعود، قاضي القضاة محمد بن محمد العمادي، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**، د.ط، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، د.ت.

١٦–السكاكي، أبو يعقوب سراج الدين يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، **مفتاح العلوم**، ضبطه: نعيم زرزور، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م.

١٧–ابن عاشور، محمد الطاهر بن عاشور، **التحرير والتنوير**، الطبعة الأولى، تونس، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.

١٨–عبد الهادي الشهري، **استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية**، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتاب الجديد، ٢٠٠٤م.

١٩–أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي البصري، **مجاز القرآن**، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، د. ط، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي،١٣٨١هـ.

٢٠–ابن عطية، أبومحمد عبدالحق بن غالب الأندلسي، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،١٤٢٢هـ.

٢١–العلوي، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، تحقيق: محمد شاهين، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ،١٩٩٥م، و طبعة أخرى بتحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، المكتبة العصرية، ١٤٢٣هـ،٢٠٠٢م.

٢٢–الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله الأسدي، **معاني القرآن**، ج١: تحقيق: أحمد نجاتي، ومحمد النجار، ج٢: تحقيق: محمد النجار، ج٣: تحقيق: عبد الفتاح شلبي، ومراجعة : علي النجدي ناصف، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار السرور، ١٩٥٥م.

٢٣–فرانسواز أرمينيكو، **المقاربة التداولية**، ترجمة: سعيد علوش، الطبعة الأولى، الرباط، المغرب، مركز الإنماء القومي، ١٩٨٦م.

٢٤-كثيِّر عزة، أبو صخر أثير بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعي، **ديوان كثير عزة**، جمع وتحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الثقافة، ١٣٩١هـ.

٢٥-كلاوس برينكر، **التحليل اللغوي للنص مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج**، ترجمة: سعيد بحيري، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مؤسسة المختار، ٢٠٠٥م.

٢٦-مايكل ريفايتر، **اتجاهات البحث الأسلوبي (معايير لتحليل الأسلوب)**، ترجمة: شكري عياد، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، أصدقاء الكتابة، ١٩٩٦م.

٢٧-ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المصري النحوي، **لسان العرب**، د. ط، بيروت، لبنان، دار صادر، د.ت، ١٩٩٣م.

٢٨-هبة الله علي بن محمد بن حمزة العلوي، **الحماسة الشجرية**، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، وأسماء الحمصي، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٧٠م.

٢٩-يعقوب المغربي، أبو العباس أحمد بن محمد، **مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح**، د. ط، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، د.ت.